الراصد

شؤون فلسطينية

2016/07/27م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

"حماس" تنعى أحد مقاوميها في الخليل 4

"الشاباك": خلية لحماس وراء عملية الخليل وقتلنا منفذها الرئيسي..... 4

البطش: لا صحة لتصريحات ومغالطات اللواء عشقي..... 5

مصادر تكشف لصفا: إقرار مشروع لاقتلاع 7 ألاف فلسطيني بالداخل..... 6

رغم نفيه: التلفزيون الاسرائيلي يؤكّد عقد رئيس بلدية بيت حانون لقاءً على الأراضي الإسرائيليّة مع رئيس المجلس الإقليميّ عسقلان..... 6

"تقرير: أكثر من (3275) ضحية و(1088) معتقلاً وما يزيد عن (150) ألف مُهجر من فلسطيني سورية 7

إسرائيل والانتخابات البلدية الفلسطينية: تعطيل أم تسهيل؟..... 8

حماس ومخاوفها من الانتخابات: هل سينتهي حالنا تقسيما كباكستان؟..... 9

المنحة القطرية لموظفي غزة..... 10

حضور في زمن الغياب 11

"حماس" تنفي صحة المزاعم المنسوبة لمشعل حول الاعتراف بالاحتلال 13

أبو مرزوق يكشف أسرار مشاركة حماس بالانتخابات البلدية وشكلها بالضفة..... 13

شقيق النايف للفلسطينيين: لا تنتخبوا قتلة عمر 15

حماس لـ"عشقي": هناك من يرى المقاومة بعيون صهيوأمريكية 18

أبو مرزوق : لهذا السبب شاركت حماس في الانتخابات المحلية وسنُشكل قوائم مهنية..... 19

الانتخابات البلدية..ضمانات النجاح وأسباب الفشل 20

قنبلة سياسية مدوية.."معاريف" عن اعلام هندي: خالد مشعل مستعد للإعتراف باسرائيل وقبول دولة في حدود 1967 23

إرث الخلافات الداخلية يثقل كاهل فتح بالانتخابات المحلية..... 24

الحكومة: نرفض التطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال 26

نتنياهو: نجري نقاشات حول بناء ميناء في غزة..... 29

نتنياهو يخاطب فلسطيني الداخل: مناورة قبل استهدافهم 29

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الانتخابات المحلية.. ضمانات النجاح وهواجس الفشل..... 31

القمة العربية الـ 27.. استحقاق هامشي دون أمل للقضية الفلسطينية..... 32

"حماس" تنعى أحد مقاوميها في الخليل

الخليل (فلسطين) - خدمة قدس برس 2016\7\27

نعت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الشهيد محمد جبارة الفقيه (29 عاما)، الذي استشهد فجر اليوم الأربعاء، بعد خوضه اشتباكًا مسلحًا استمر لأكثر من سبع ساعات مع قوات الاحتلال التي حاصرت منزلًا كان يتحصن به في بلدة صوريف شمالي مدينة الخليل.

وقالت الحركة في بيان لها، إن الشهيد الفقيه "كان من خيرة أبناء فلسطين الذين عرفتهم السجون، وقدموا لوطنهم وقضيتهم، حيث قضى من عمره الكثير في سجون الاحتلال، وكان ملازمًا للقرآن ومن حفظته، ومحبوبًا بين إخوته المجاهدين".

وأضافت "تثني الحركة على جهاد شهيدها وبذله الغالي والنفيس من أجل كرامة شعبه، وتكبِر في أهالي بلدة صوريف وعائلة الحيح، التي هدمت قوات الاحتلال منزلها عقب استشهاد المجاهد الفقيه".

وقالت في بيانها "تجدد الحركة عهدها لشعبنا وأمتنا أن تبقى على نهج الشهداء والمقاومين الأطهار، وأن تواصل بذل الأرواح والأموال نصرةً للمسجد الأقصى، وغضبةً من أجل حرائر شعبنا".

وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي قد أعلن عن اغتيال المقاوم الفلسطيني محمد الفقيه، خلال اشتباك مسلح وقع في بلدة "صوريف" قضاء الخليل (جنوب القدس المحتلة)، ليلة الثلاثاء/ الأربعاء، عقب محاصرته في إحدى المنازل.

وذكر تقرير إسرائيلي أن حملة استخبارية وميدانية مكثفة نفذّها جهاز المخابرات العامة الـ "شاباك" والجيش الإسرائيلي، كشفت خلال الأسابيع الأخيرة عن خلية تابعة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" نفذت بتاريخ الأول من تموز/ يوليو الجاري، عملية إطلاق نار في شارع (رقم 60) قرب مستوطنة "عتنائيل" اليهودية، ما أسفر عن مقتل حاخام يهودي يدعى ميخائيل مارك.

"الشاباك": خلية لحماس وراء عملية الخليل وقتلنا منفذها الرئيسي

القدس المحتلة - ترجمة صفا 2016\7\27

بعد مرور قرابة الشهر على مقتل الحاخام "ميكي مارك" في عملية إطلاق نار بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة، أعلن الجيش الإسرائيلي صباح الأربعاء عن قتله لمنفذها واعتقال مساعديه في عملية خاصة في قرية صوريف شمالًا.

ووفقًا لما نشرته القناة العبرية الثانية فقد نفذت العملية باسم حركة حماس وينتمي أعضاؤها للحركة.

وبحسب المعلومات التي نشرتها، فقد جرى قتل المنفذ الرئيسي للعملية ويدعى: محمد فقيه في قرية صوريف خلال اشتباك بالأسلحة النارية، فيما جرى الكشف عن اعتقال اثنين من أفراد الخلية ومن بينهم سائق المركبة التي نفذت بها العملية وآخرين.

ومن بين المعتقلين: محمد عبد المجيد عمايرة وهو سائق المركبة، وأعضاء آخرين في الخلية ساعدوا الاثنين على تنفيذ العملية، فيما جرى العثور على المركبة المستخدمة بالعملية في وقت سابق.

ووفقاً لما نشره الشاباك فالمنفذ الرئيسي والذي نفذت العملية العسكرية ضده الليلة الماضية يدعى: محمد جبارة فقيه (29عامًا، وهو من دورا القريبة واعتقل سابقًا على ضوء نشاطاته في حركة الجهاد الإسلامي، وخلال فترة اعتقاله انتقل للعمل في صفوف حركة حماس.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

أما السائق عمايرة (38عامًا) فهو من سكان دورا أيضًا وعمل سابقًا بجهاز الأمن الوطني التابع للسلطة الفلسطينية، واعتقل بداية الشهر الجاري واعترف بقيادته للمركبة التي نفذت العملية بواسطتها في حين أطلق الفقيه النار وجرى تسليم السلاح المستخدم بالعملية والمركبة.

وقتل الحاخام "ميكي مارك" (48عامًا) بداية الشهر الماضي بعملية إطلاق نار جنوبي الخليل، ويعمل الحاخام مسئولاً للمدرسة الدينية بمستوطنة "عتنيئيل" القريبة وهو ابن خال رئيس الموساد "يوسي كوهن"، فيما أصيبت زوجته "حافا" بجراح بليغة بالعملية، كما أصيب ولداه بجراح.

البطش: لا صحة لتصريحات ومغالطات اللواء عشقي

أمد / غزة: 27\7\2016

أكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش اليوم الأربعاء، عدم صحة ما ورد من تصريحات لـ اللواء أنور ماجد عشقي من مغالطات وتمييع المواقف لتبرير زيارته لدولة الكيان الغاصب.

وقال البطش في تصريحات له على صفحته على "الفيس بوك" تعقيباً على ماورد في صحيفة المصري اليوم الذي أجرته مع اللواء عشقي: أن حركة الجهاد الإسلامي التي أخذت على عاتقها قصف "تل أبيب" بصواريخها ورفضت كل مشاريع ونهج التسوية منذ البداية لا تعترف بشرعية هذا الكيان أصلاً حتى تطلب من عشقي أو غيره التوسط لها عنده ودون أن يدرك عشقي بأنه يوقع نفسه بدور العراب للتسوية مع العدو اسرائيل.

كما نفى البطش، أنه قد اعتذر لعشقي عن تعقيب سابق له منتقداً مصافحته الأولى لـ "دوري جولد باوربا " نافياً ذلك نفياً تاماً، موضحاً أن الأمر ليس خلافاً شخصياً معه أو مع مكونات الشعب السعودي الشقيق بل هو خلاف مع نهج وممارسات تعترف للعدو بحق في فلسطين الأمر الذي يرفضه شعبنا ويلحق الضرر بسدنة البيت الحرام والمسجد النبوي من أبناء الشعب السعودي الشقيق والفلسطيني على السواء.

وتابع البطش: نحن لا نتعامل بردات فعل بل نعتمد منهجاً واضحاً يعتبر الكيان الصهيوني الغاصب للقدس عدواً للأمة نرفض التطبيع معه ولا نوقع معه اتفاقات وإذا كان لدى اللواء عشقي فائض وقت وجهد فليبذله في توحيد الأمة والدعوة لنبذ الخلافات بين مكوناتها.

وأشار البطش، إلى أنه ليس لديه أي وسيلة اتصال باللواء عشقي ولم يسبق له التواصل به طوال حياته عبر أية وسيلة اتصال، مطالباً الجنرال بتحديد متى وكيف تم ذلك.

وذَكر البطش اللواء عشقي بتضحيات شهداء الشعب السعودي في "اسدود وأم الرشراش" الذي قَاتَل لجانبهم والدي وأجدادي وسمعوا هتافهم الخالد "يا ما أحلى الموت هبت ريحة الجنة" مناشداً قادة المملكة والعلماء والدعاة التصدي للتطبيع مع الكيان.

وكان عشقي قد قال في تصريحات له لوسائل الإعلام المصرية أن زيارته أغاظت بعض القادة من الجهاد الإسلامي وحماس لأنهم بنوا قراراتهم على ما صدر من الصحف الإسرائيلية، مما يؤكد على أنهم يعيشون احتلالا ثقافيا وإعلاميا إلى جانب الحصار الإسرائيلي ففي شعبان الماضي استعجل القيادي في الجهاد الإسلامي خالد البطش وشجب زيارتي ومصافحتي عندما ألقيت المحاضرة C.F.R وصافحت دوري جولد لكنه اعتذر فيما بعد، واليوم يستمع إلى الإعلام الإسرائيلي ويهاجم زيارتي الشخصية فقاتل الله الاستعجال.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وقال عشقى: إن القيادى خالد البطش وبعض قادة حماس اعتبروا أن الزيارة إلى فلسطين المحتلة نوع من التطبيع، موضحاً أنهم ما علموا أن التطبيع هو إقامة علاقات طبيعية بين شعبين ودولتين، مشيرا إلى أن اللقاءات التي تتم في أجواء حوارية ليست تطبيعاً خصوصاً، موضحاً أن العديد من حماس والجهاد يقومون في المؤتمرات الدولية بمصافحة وعناق الإسرائيليين وبعض قادتهم يطلبون منه ومن مركزه أن يرسم خطة لتحسين علاقاتهم مع إسرائيل.

مصادر تكشف لصفا: إقرار مشروع لاقتلاع 7 ألاف فلسطيني بالداخل

القدس المحتلة – صفا 2016\7\27

كشفت مصادر في القائمة العربية الموحدة في الكنيست الإسرائيلي أن حكومة الاحتلال الاسرائيلي أقرت مؤخرًا مشروعًا عنصريًا خطيرًا، ينص على تهجير 7 آلاف نسمة من الداخل الفلسطيني المحتل.

وقالت المصادر لوكالة "صفا" الأربعاء، إن المشروع تم إقراره الليلة قبل الماضية، وينص على تهجير نحو 7 ألاف فلسطيني من النقب، عبر اقتلاع ثلاث قرى فلسطينية مقامة على 70 ألف دونم.

وبحسب المشروع المقرّ، فإن الـ 7 آلاف سيتم نقلهم عنوة في بلدة لم تسمَّ بعد ومحاصرتهم فيها.

وذكرت المصادر أن القرى المستهدفة من المشروع هي "وادي النعم" وهي أكبرها مساحة حيث تبلغ 10 ألف دونم، ثم قرية أم الحيران-عتير، والتي يعيش فيها ألاف الفلسطينيين، وقرية العراقيب التي شهدت حصارًا الأيام الأخيرة الماضية.

وأكدت أن سلطات الاحتلال تجهز لإقامة قرية واحدة بمساحة لا تتعدى الـ5 ألاف دونم، لحشر أهالي القرى الثلاثة فيها.

ويأتي المشروع، في الوقت الذي تشتد فيه المعركة على قرية العراقيب، التي هدمتها جرافات الاحتلال اليوم للمرة الـ101 على التوالي، بعد أن انسحبت منها ودمّرت 8 ألاف دونم من أراضيها.

كما جاء إقرار المشروع العنصري، قبل ساعات من خروج رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في فيديو نشره على حسابه عبر "يوتيوب"، وهو "يعتذر" لفلسطيني 48 على تصريحات عنصرية سابقة له في حملته الانتخابية بمارس عام 2015.

واعتبرت القائمة الموحدة بالكنيست، أن هذا الاعتذار هو بمثابة "رسائل تهديد مبطنة، وتحريض على القائمة المشتركة الوحدوية، لفلسطيني 48 في الكنيست".

رغم نفيه: التلفزيون الاسرائيلي يؤكّد عقد رئيس بلدية بيت حانون لقاءً على الأراضي الإسرائيليّة مع رئيس المجلس الإقليميّ عسقلان

الناصرة-"رأي اليوم"- من زهير أندراوس: 2016\7\27

التقى يائير فرجون، رئيس المجلس الإقليمي في منطقة عسقلان، المحاذي لقطاع غزة شمالا، بمحمد نازك الكفارنة، أحد عناصر حماس الذي يشغل منصب رئيس بلدية بيت حانون، الواقعة شمال قطاع غزة. هذا ما نُشر للمرة الأولى، أمس الثلاثاء في نشرة أخبار القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي.

وبحسب التلفزيون الإسرائيليّ، الذي أكّد اعتماده على مصادر إسرائيليّة وفلسطينيّة، فقد عُقد اللقاء الاستثنائي قبل ثلاثة أسابيع، وتناول موضوع تلوث مياه الصرف في المنطقة، الذي يُقلق الزعيمين. وتابع التلفزيون العبريّ قائلاً إنّه بسبب

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Gaza Center For Studies & Strategies

قرب الموقعين من بعضهما البعض، فإن معالجة الموضوع أو عدمها من جهة واحدة من حدود القطاع يؤثر فورا تقريبًا في الجانب الآخر أيضًا، ولذلك ثمة حاجة للتعاون معًا.

وأوضح التلفزيون أنّ يائير فرجون، رئيس المجلس الإسرائيلي، صادق على حقيقة عقد اللقاء وقال إنّه توصل إلى أنّه عمليًّا – هناك من يُمكن التحدث معه ويجب أن يتحقق ذلك، بحسب تعبيره.

وأضاف قائلاً إنّه في الأيام الأخيرة استمر الزعيمان في التحدث حول الاهتمام بالمياه والصرف الصحي وإنّه يؤيد متابعة التحدث مع عناصر حماس حول هذا الموضوع. تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس بلدية بيت حانون، محمد بنازك الكفارنة، قد نفي أنه عُقد لقاء من هذا القبيل. ونفي رئيس بلدية بيت حانون د.محمد نازك الكفارنة الإشاعة التي تناقلتها وسائل الأعلام العبرية حول لقاء سري جمعه مع رئيس بلدية عسقلان المحتلة بشأن المياه والصرف الصحي.

وأكد الكفارنة في بيانٍ رسميّ أصدره مساء أمس الثلاثاء أكّد على أنّ هذا الخبر الذي نقلته القناة العاشر العبرية عارٍ عن الصحة تمامًا ، نافيًا أنْ يكون هناك أي لقاءات سريّه أوْ علنية مع الاحتلال، على حدّ تعبيره. وبالرغم من إصداره بيان نفى فيه حدوث اللقاء، عادت القناة العاشرة وأكّدت خبر لقاء رئيس بلدية مجلس بلدي أشكلون مع القيادي في حركة حماس ورئيس بلدية بيت حانون نازك الكفارنة.

وأشارت القناة العاشرة إلى أنّ هذا اللقاء تمّ عقده بشكلٍ سريٍّ مع رئيس بلدية بيت حانون والذي يُعتبر أحد قادة حركة حماس وتمّ تعينه من قبل الحركة. وشدّدّ التلفزيون الإسرائيليّ على أنّه حسب المعلومات التي وصلت للقناة العاشرة فإنّ اللقاء تمّ عقده في الأراضي الإسرائيلية قبل ثلاثة أسابيع، وتناول فيه الاثنان قضية معالجة مياه الصرف الصحيّ، بحسب تعبير التلفزيون العبريّ.

"تقرير: أكثر من (3275) ضحية و(1088) معتقلاً وما يزيد عن (150) ألف مُهجر من فلسطيني سورية

لندن . خدمة قدس برس 27\7\2016

قالت "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية" في لندن، إنها "وثقت (3275) ضحية من اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين قضوا لأسباب مباشرة كالقصف والاشتباكات والتعذيب في المعتقلات والتفجيرات والحصار، وأسباب غير مباشرة كالغرق أثناء محاولات الوصول إلى أوروبا وذلك عبر ما بات يعرف بـ "قوارب الموت".

وذكرت المجموعة في تقرير توثيقي أصدرته اليوم بعنوان "الإحصاءات التفصيلية للضحايا والمعتقلين والمهجرين من اللاجئين الفلسطينيين في سورية حتى منتصف العام الجاري، أنها وثقت أيضا (1088) معتقلاً فلسطينياً في السجون السورية، بينهم (75) امرأة.

أما فيما يتعلق بفلسطيني سورية الذين أجبرتهم الحرب على ترك مخيماتهم، فيشير التقرير إلى أن أكثر (150) ألف لاجئ فلسطيني سورية، قد هُجروا إلى لبنان وتركيا والأردن ومصر وليبيا وأوروبا، حيث يشكل عدد من وصلوا إلى أوروبا النسبة الأكبر مسجلين وفق احصاءات غير رسمية ما يزيد عن (80) ألف لاجئ.

إلى ذلك يقدم التقرير العديد من الإحصاءات الموثقة والمصنفة حسب الزمان، والمكان، والجنس، والعمر، والفترات الزمنية.

يذكر أن المجموعة أشارت إلى أن تقريرها معني بتوثيق إحصاءات الضحايا الفلسطينيين اللاجئين في سورية منذ بداية الأحداث حتى نهاية شهر حزيران (يونيو) الجاري، وهو غير معني بتحديد هوية الفاعل بشكل مباشر.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

إسرائيل والانتخابات البلدية الفلسطينية: تعطيل أم تسهيل؟

صالح النعامي العربي الجديد 2016\7\27

على الرغم من التزام إسرائيل الرسمية، حتى الآن، الصمت إزاء التوافق الفلسطيني الداخلي على إجراء الانتخابات البلدية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وتحديداً قرار حركة "حماس" المفاجئ بالمشاركة، فإن الموقف الإسرائيلي والإجراءات التي ستتخذها حكومة الاحتلال يتوقع أن يؤثران بشكل كبير على بيئة الانتخابات ونتائجها.

ويوجد جملة من الاعتبارات التي يمكن أن تدفع إسرائيل لإفشال هذه الانتخابات أو تعمد التأثير على نتائجها بشكل كبير من خلال استغلال السيطرة الأمنية الإسرائيلية المطلقة على الضفة الغربية. وفي الوقت ذاته، فإن هناك عوامل أخرى قد تجعل إسرائيل حريصة على إنجاح هذه الانتخابات، على اعتبار أن ذلك ينسجم مع المصالح الإسرائيلية، كما تراها حكومة اليمين المتطرف.

من حيث المبدأ، تبدي حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو، حساسية كبيرة إزاء أي مجال للنشاط السياسي الفلسطيني يكرّس الوحدة السياسية للضفة الغربية وقطاع غزة، التي اهتزت كثيراً عقب الانقسام الداخلي، الذي خدم الأجندة السياسية والأمنية لهذه الحكومة. ومما لا شك فيه، أن السماح بإجراء انتخابات، وإن كانت ذات طابع بلدي، يعيد الاعتبار للوحدة السياسية لمناطق السلطة الفلسطينية، ناهيك عن أنه يفتح المجال، ولو نظرياً، أمام تقليص حدة الانقسام الحالي، على اعتبار أنه أول قرار فلسطيني يتم التوافق عليه وطنياً، منذ تفجر الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس" في صيف 2007، والذي انتهى بهيمنة "حماس" على قطاع غزة.

من هنا، ولأول وهلة، يمكن الافتراض أن إسرائيل ستعمل على التشويش على إجراء هذه الانتخابات من خلال جملة من الإجراءات الأمنية التي تفضي إلى عدم توفر الحد الأدنى من الظروف اللازمة لإجراء هذه الانتخابات بشكل طبيعي. على سبيل المثال، وبغض النظر عن إجراء الانتخابات البلدية، فإن إسرائيل تواصل، منذ يونيو/حزيران 2014، وبدون انقطاع تنفيذ استراتيجية "اجتثاث الشعب"، عبر شنّ حملات اعتقال ممنهجة تستهدف قيادات حركة "حماس" وناشطيها. ومن الواضح أن مواصلة شنّ هذه الحملات يقلص هامش المناورة أمام الحركة ويمسّ بظروف مشاركتها في هذه الانتخابات. وقد تعاظمت حدة حملات الاعتقال، منذ تفجر انتفاضة القدس مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2015، حيث تتهم أوساط أمنية وسياسية إسرائيلية قيادات "حماس" بأداء دور رئيس في التحريض على عمليات المقاومة ذات الطابع الفردي. ومن الواضح أنه في حال واصلت إسرائيل حملات الاعتقال ضد قيادات وناشطي الحركة أو كثّفتها مع اقتراب موعد الانتخابات، فإن هذا السلوك يضمن عدم توفير الحد الأدنى من البيئة التنافسية مما يفقد هذه الانتخابات قيمتها؛ ولاسيما أن حملات الاعتقال الإسرائيلية استهدفت أخيراً ناشطين في اليسار الفلسطيني، وخصوصاً أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لكن في المقابل، فإن الحكومة الإسرائيلية يمكن أن تسمح بتوفير الظروف التي تتيح إجراء الانتخابات البلدية، على اعتبار أن إحباط تنظيم هذه الانتخابات يمكن أن يستحث ردود فعل دولية غاضبة، إلى جانب أن هذه الانتخابات ستكون ذات طابع محلي مما يقلص الدلالات السياسية لمجرد إجرائها. في الوقت نفسه، تدرك إسرائيل أن الانقسام الفلسطيني الداخلي عميق لدرجة أن إجراء مثل هذه الانتخابات لن يفضي إلى تقليص حدته، بل إن هذه الانتخابات، وما قد تسفر عنه من نتائج، قد تؤدي إلى زيادة الاستقطاب الداخلي. وقد تكون إسرائيل معنية بإجراء الانتخابات لأنها قد تظهر تراجع قوة حركة "فتح" التي يقودها رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ولا سيما في الضفة الغربية. ويسمح هذا الأمر لماكينة الدعاية الإسرائيلية بالتشكيك في مصداقية تمثيل عباس، وبالتالي نزع الشرعية عن الخطوات التي تقدم عليها السلطة الفلسطينية في

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

المحافل الدولية، وخصوصاً أن الانتخابات ستنظم عشية المؤتمر الدولي الذي دعت له الحكومة الفرنسية لبحث سبل حل القضية الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، فإن فوز حركة "حماس" في هذه الانتخابات سيسمح لإسرائيل بفرض قيود على عمل المجالس البلدية التي ستديرها الحركة في الضفة الغربية، تماماً كما فعلت إسرائيل عقب فوز الحركة في الانتخابات البلدية التي نظمت نهاية 2004 ومطلع 2005. يذكر أن الدول المانحة توقفت أيضاً عن تقديم الدعم لكل المجالس البلدية التي فازت فيها "حماس" على اعتبار أن الحركة تصنف على أنها تنظيم "إرهابي". من جهة ثانية، فإن إسرائيل قد تسمح بإجراء الانتخابات من أجل تغيير المزاج السياسي والاجتماعي السائد في الأراضي المحتلة بشكل يقلّص من دافعية الفلسطينيين لمواصلة تنفيذ عمليات المقاومة الفردية، على اعتبار أن هذه الانتخابات قد تضطر الكثير من الحركات والتنظيمات والعائلات إلى تجنيد عناصرها وأبنائها للانخراط في هذه التجربة. وتدفع الموازنة بين الاحتمالين للاعتقاد أن إسرائيل قد تميل إلى الخيار الثاني وتسمح بإجراء الانتخابات.

حماس ومخاوفها من الانتخابات: هل سينتهي حالنا تقسيما كباكستان؟

فريح أبو مدين رأي اليوم 2016\7\27

كان للأسابيع الماضية صخب وضجيج حول إجراء انتخابات بلدية في

شطري الوطن الفلسطيني وصلتها بديمقراطية معدومة ومنعدمة في ديار العرب والمسلمين إلا من رحم ربي ، وما حفزني مرة أخري للكتابة السيل

المنهمر من الكتاب والأخوة الأصدقاء ، ولفت نظري مقال الصديق د.غازي حمد وشعرت بتخوف الرجل مما هو قادم من طوشة انتخابات تتباين أهدافها بين القوى السياسية خاصة فتح وحماس ، وأن تنحرف البوصلة عن مصلحة الشعب الحقيقية ومن باب الأمانة مع النفس والحقيقة كان المقال يشي بالتخوف سلفا من صاحب موقع هام في حماس ، ومرد ذلك أن الظواهر السياسية في فلسطين تقصيرا واغترابا من القادة والقيادة تحاول أن تملي على الشعب واقع غير مقنع وكأنهم يملكون الحقيقة المطلقة كما فعل الأمويين حينما روجوا لقول الفقيه حمد بن جرهم بالجبر ونفي الاختيار لأن ذلك القول يخدم زعمهم بأن الاستيلاء على السلطة كان بمشيئة الله أي بالجبر وأن خضوع الناس لهم إنما هو تنفيذ لهذه المشيئة والمفروض أن العكس هو الصحيح فالشعب الفلسطيني مغلوب على أمره مع أنه ضحى و أعطى وعمل وسجن واستشهد وهو يرى الآن مسلسل التلهي بمصيره بعد أن أوصلته القيادة إلى تكريس حالة عدمية والاعتماد على معونات الدول المانحة وغيرها من كرت المؤن و بقجة الملابس وسلة غذاء الزيت والسكر ووظيفة البطالة الدائمة .

و الآن مطلوب أن يكون ديمقراطيا في ظل ديكتاتورية مطلقة في شطري الوطن بالذهاب إلي صندوق انتخاب بلديات خدماتي مثقوب سياسيا وقانونيا وواقع الحال شاهد على ذلك .

و إذا كانت مقولة البعض أنها مقدمة لفعل سياسي موحد فهذا هو الدجل السياسي بعينه فالقادمون من هذه الانتخابات أمامهم مسؤوليات مستحيلة جعلها الانقسام أكثر استحالة ، والمضحك المبكي أن قرار مجلس وزراء رام الله يفترض أن هناك كيان واحد وهناك برنامج كفاحي موحد وهو يعلم أن هذا هذر سياسي فما معني المادة الثانية الفقرة الثانية التي تعطي وزير الحكم المحلي كامل الصلاحيات للإشراف وتنظيم وإجراء الانتخابات وهو لا يستطيع الوصول للقطاع والدوام بمكتبه ، إن تناسي الحكومة للانقسام الأفقي والرئيسي يجعل السخرية تطل برأسها وهي كمحاولة غزو المريخ على ظهر بغل !!

فهل القضاء والأمن في غزة والضفة يتبع لجهة واحدة تسير العملية الانتخابية !!!

Center for Studies & Strategies غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وسأعطي نموذج عن كيفية إدارة بلدية واحدة أو أكثر كمدينة غزة أو خان يونس لو قيض أن ينجح فيها فتحاوي أو مستقل و موظفيه يعدون بالمئات وجلهم من حماس كيف سيدير هذا الجسم الحمساوي من انعدام رواتبهم و حتى عملهم اليومي .

مع التذكير أن المطلوب للمواطنين من الانتخابات هي حل أمور يقاسي منها الويل (المياه _ الكهرباء _ الزبالة .....الخ) ، والمثل بالمثل في الضفة لو نجح حمساوي في الخليل أو نابلس وهل أجهزة الأمن وعقائدها المتعارضة تماما بين غزة والضفة ومعلوم ولاء كل منها ستقول شبيك لبيك للناجح بعد عشر سنوات انقسام ، لقد تم تخليق أجهزة عميقة لا يمكن زحزحتها لا بانتخابات ولا ما يحزنون .

باختصار إن وضع الحصان خلف العربة لن يقود لشيء ذو حيثية ولعل هذا التوافق الانتخابي يمهد الطريق كالتي سلكتها باكستان وبنجلادش بعد الانفصال وتكريسه دعونا ننتظر والليالي من الزمان حبالا ! ويا خسارة على وقت الشعب وتضحياته وسؤال في هذا الصيف من أهل غزة هل ستتوقف المجاري عن بحرهم لنيل قليل من المتعة !!!!!

المنحة القطرية لموظفي غزة

أحمد جميل عزم الغد الاردنية 2016\7\27

تدل التصريحات الصادرة تعقيباً على أنباء تقديم الحكومة القَطرية منحة لتغطية أجور شهر واحد من رواتب الموظفين الذين عينتهم حركة "حماس" في قطاع غزة، أنّ الموضوع يأتي، على الأقل بحسب الفهم الحمساوي، في إطار تعامل مباشر بين حكومة "حماس" وحكومة قطر، رغم أنّه لا يوجد رسمياً الآن حكومة لحركة "حماس"، بل حكومة "توافق وطني". وبقدر ما يمكن أن تشكل هذه المنحة رافعة لتوافق فلسطيني حقيقي، بقدر ما يمكن أن تقود إلى تراجع للخلف.

قال رئيس حكومة "حماس" السابق، اسماعيل هنية، في تصريح لتلفزيون قطر: "لا شك أن جموع الموظفين وكل أبناء الشعب الفلسطيني قد تلقوا هذا الخبر بكثير من السرور والسعادة، خاصة أن هؤلاء الموظفين يقومون بأعمالهم منذ سنوات طويلة دون أن تعترف حكومة التوافق الوطني والسلطة الفلسطينية بهم، ويعملون تحت ضغط هذا الواقع، وتحت ضغط الحصار وبلا رواتب إلا بما تجتهد به الدوائر المالية في قطاع غزة".

سيكون خبرا سارا، وإيجابيا، لو وُضعت المنحة في إطار متكامل يهدف إلى حلحلة الوضع السياسي.

في بداية تشكيل حكومة رامي الحمدالله، منتصف العام 2014، أُعلن أنّ الدوحة ستغطي رواتب موظفي غزة (موضوع الخلاف) لعدة أشهر. وكان هناك تنسيق حينها مع هذه الحكومة. لكن يبدو أن عدم التفاهم بين الحكومة و"حماس" حول كيفية إدماج الموظفين في الهيكلية البيروقراطية، عطّل الفكرة.

وجود من يغطي رواتب أو تكاليف تطبيع الأوضاع، سيكون حافزا للجانبين، في حكومة رام الله وقيادة حركة "حماس" في غزة، لتقديم مرونة سياسية وإدارية في سبيل التوصل لخريطة طريق متكاملة للمصالحة وإنهاء الانقسام.

سوى ذلك يبرز سؤال: كيف يمكن إيصال هذه المنحة إلى قطاع غزة، من دون التنسيق مع الحكومة الشرعية المتوافق عليها؛ وهل ستقبل البنوك بتمريرها، وتحت أي غطاء؟

جاء التبرع القطري استجابة لمناشدات من قيادات في حركة "حماس" في قطاع غزة، من أجل المساعدة في الوضع الاقتصادي الصعب. لكن تجاوز العمل من خلال الحكومة المعنية (إذا حدث)، وعدم تسهيل حركة "حماس" سابقاً دخول وزراء الحكومة من الضفة الغربية إلى غزة، وإعاقة محاولاتهم العمل ميدانياً هناك لتسوية أوضاع الموظفين، تثير علامة استفهام حول جدية قيادة "حماس" في غزة التوصل لاتفاق حقيقي لتحقيق الوحدة، ضمن الشروط التي أدت لتأسيس

حكومة رامي الحمدالله. هذا من دون غضّ النظر عن مواقف سلبية للطرف الآخر في ملفات مثل عدم تفعيل الإطار المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبنود أخرى.

سبق وزار رامي الحمدالله الدوحة سابقاً، وناقش تحديداً حل مشكلات قطاع غزة، وأشاد في بعض المناسبات بالمساعدات القطرية، والخطوط مفتوحة للتنسيق.

في حالة عدم وصول المنحة والرواتب، بسبب العقبات اللوجستية والقانونية التي قد تمنع البنوك من التعاون في إيصال هذه المبالغ، سيسبب هذا خيبة أمل كبيرة بشأن حلحلة الوضع الإنساني، وسيضعف موقف حركة "حماس" ذاتها، ويقلل مصداقيتها أمام أنصارها.

أما وصول المبالغ بطريقة ما، من دون تنسيق مع رام الله، فهو أمر يضر كثيرا بخطط المصالحة، وسيفتح الباب لتكهنات بوجود الكثير من الترتيبات غير المعلنة تحدث بشأن غزة، تتوسط وتتدخل فيها قطر وتركيا وغيرهما.

من المستبعد أن يكون في الأمر محاولة مقصودة لتجاوز حكومة رام الله أو سوى ذلك، ومن المستبعد حدوث شيء من دون تنسيق بين الحكومتين القطرية والفلسطينية.

يمكن أن تصل هذه المساعدات ضمن تنسيق مع حكومة التوافق الوطني وحسب، بل والأهم بعد اجتماعات فلسطينية–فلسطينية، برعاية عربية، ربما قطرية وغير قطرية، تناقش تفاصيل إنهاء ملف الانقسام الإداري، وأبعاده الاجتماعية والسلطوية، بتعهدات عربية وفي مقدمتها القطرية، بتغطية تكاليف أي اتفاقيات يجري التوصل إليها. بل يمكن تشكيل لجان عربية للإشراف على التنفيذ للاتفاقيات.

توقفت فجأة اللقاءات الفلسطينية-الفلسطينية في الدوحة الشهر الماضي، وفشلت محاولات التوصل لاتفاق حينها. يومها، كانت هناك ملفات عديدة سيقت لتبرر الفشل، من ضمنها ملف الموظفين، والبرنامج السياسي، وتفعيل المجلس التشريعي. بينما أعلن قبل أيام استعداد "حماس" دخول الانتخابات البلدية المزمعة، وهذا الدخول للانتخابات يمكن أن يشكل نوعا من تجزئة ملفات المصالحة، فما الذي يمنع أن يكون موضوع الموظفين ملفا منفصلا؟

حضور في زمن الغياب

فهمي هويدي — السبيل — 2016\7\27

في الأخبار أن القمة العربية التي انعقدت في نواكشوط وصفت بأنها «قمة الأمل»، وأكدت في بياناتها التمسك بمركزية القضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك، وهو ذات المعنى الذي ردده الأمين العام للجامعة العربية في خطابه الذي ألقاه أمام وزراء الخارجية قبل القمة. إذ قال إن القضية الفلسطينية تظل القضية المركزية للأمة، التي تحتل «أهمية قصوى» على أجندة الحاضر والمستقبل. كما أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية يظل تهديدا أساسيا للأمن القومي العربي.

لا يستطيع القارئ العربي أن يصدق كلمة واحدة مما سبق، فما كان ليس قمة عربية شهدتها العاصمة الموريتانية، وإنما كان مجرد «قعدة» عربية استغرقت ساعات محدودة يوم الاثنين٢٥/٧ (حضرها ٨ رؤساء وأمراء وغاب عنها ١٤حاكما عربيا). أما الحديث عن مركزية القضية الفلسطينية فقد صار ادعاء كاذبا في الوقت الحاضر لا دليل عليه. وحكاية «الأهمية القصوى» التي أشار الأمين العام للجامعة العربية مجرد تعبير بلاغي لا علاقة له بالواقع. أما اعتبار الاحتلال الإسرائيلي تهديدا أساسيا للأمن القومي العربي، فهو نكتة من شقين، أولهما أن شواهد الحال تدل على أنها لم تعد كذلك، كما أن بعض الدول صارت تعتبر إسرائيل حليفا أساسيا وليس تهديدا أساسيا. الشق الثاني فإن حكاية الأمن القومي العربي لم تعد مأخوذة على

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

محمل الجد من جانب أغلب، وربما أهم الدول العربية. إذ ما عاد أحد مشغولا بالأمن القومي، وإنما الكل مشغول فقط بالأمن السياسي المحلى وليس القومي.

بيان مؤتمر نواكشوط حوّل القضية المركزية إلى قضية لغوية، فضلا عن أن القمة كانت بمثابة إجراء روتيني فيه من القيام بواجب الحفاظ على العادة واستمرار التقليد المتبع منذ أكثر من نصف قرن (أول قمة عربية عقدت بالقاهرة عام ١٩٦٤)، حين كان للعرب حضور، ولهم رأس وجسم متماسك، وقبل أن يغيب الرأس وتختفي «البوصلة»، ويتحلل الجسم بصورة تدريجية. لذلك أزعم أن «قعدة» نواكشوط كانت أقرب إلى الديوانية التي توافد إليها بعض الحكام العرب من باب المجاملة، في حين رأت الأغلبية أنه حتى المجاملة لم يعد لها لزوم.

لا أظن أن شيئا من ذلك صدمنا أو فاجأنا. فقمة الإسكندرية (عام ١٩٦٤) قررت إنشاء قيادة عسكرية مشتركة مقرها عمان لمواجهة المخططات الإسرائيلية. وبعد هزيمة ١٩٦٧ عقدت القمة العربية في الخرطوم وأطلقت اللاءات الثلاث الشهيرة (لا تفاوض ولا اعتراف ولا سلام مع إسرائيل). وقمة عام ١٩٩٢ قررت استخدام القوات العربية لتحرير الكويت. وقمة بيروت عام ٢٠٠٢ تبنت المبادرة السعودية التي دعت إلى التطبيع مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية. والقمة الاقتصادية التي عقدت بالكويت عام ٢٠١٠ دعت إلى تحقيق النهوض الاقتصادي والتضامني مع غزة بعد تعرضها للعدوان الإسرائيلي..إلخ.

الخلاصة أن مؤسسة القمة ـ في حدها الأدنى ـ لم تؤخذ بدورها يوما ما على محمل الجد، إذ تأسست تعبيرا عن حماس وغيرة في زمن المد القومي (كانت اقتراحا مصريا ردا على قرار إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن)، لكنها تحولت بمضي الوقت إلى مكلمة عربية لتسويق الأوهام ومحاولة تعطير الفضاء العربي من خلال مظاهر تقام واجتماعات تعقد وبيانات تصدر، ولا شيء من كل ذلك له علاقة بالفعل العربي (أستثنى التعاون الأمني بين الأنظمة بطبيعة الحال).

إزاء ذلك فلعلنا نقول إن ما صدر عن قمة نواكشوط هو من جنس ما سبقه، لكنه اختلف عن سوابقه في الدرجة وليس في النوع. ذلك أنه يعبر عن زمن الغياب الكبير الذي لم يختفِ فيه العالم العربي من خرائط السياسة الدولية فحسب، وإنما أصبحت أقداره تصنعها القوى الكبرى. وهذه لم تعد مقصورة على الدول الغربية بعدما انضمت روسيا إلى قائمة صناع مصيره. ليس ذلك فحسب وإنما أصبح الصراع محليا، سواء داخل بعض الدول العربية ذاتها أو بين الأشقاء العرب والعجم، مقدما على الصراع ضد نفوذ الدول الكبرى أو ضد العدو الصهيوني. ناهيك عن أن بعض القادة العرب أصبحوا يستقوون بالدول الغربية وإسرائيل للتغلب على أشقائهم الذين يختلفون معهم في المنطقة.

لا أعرف في التاريخ العربي المعاصر مرحلة شهدت مثل ذلك التشرذم والوهن الذي تعيشه الأمة في الوقت الراهن. فبعضه يذكرنا بنموذج ملوك الطوائف في إسبانيا (القرن الميلادي الحادي عشر) حين سقطت الدولة الأموية في الأندلس، وتحولت إلى أشلاء ضمت ٢٢ إمارة متحاربة فيما بينها. وكان بعض الأمراء المسلمين يستقوون بالصليبيين المتربصين بالجميع، للتغلب على أشقائهم المنافسين. يذكرنا المشهد أيضا بمصطلح «عهد السقوط» الذي استخدمه في مذكراته عالم الاجتماع العراقي الشهير الدكتور على الوردي، حين تحدث في مذكراته عن مرحلة ما بعد الاحتلال البريطاني للعراق (عام ١٩١٧). وذكر أن الناس دأبوا على وصف الذين ولدوا في تلك المرحلة بأنهم «أولاد السقوط». إلا أنني حين قرأت بيان القمة ووقعت على خطبة الأمين العام للجامعة، ووجدت أن الواقع يناقض أهم ما جاء في هذا وذاك، استعدت على الفور رواية «١٩٤٨» للكاتب الأيرلندي جورج أورويل. ذلك أنه تحدث عن مملكة وهمية يدار كل شيء فيها بالغش والتدليس. فوزارة الحقيقة تتفنن في الكذب، ووزارة الوفرة تزيف الندرة، ووزارة السلام تقود الحرب، ووزارة الحب تشيع الكراهية وتبرر القمع...إلخ. وهو ما ينطبق على «القعدة» التي وصفت بأنها قمة الأمل. كما ينطبق على مختلف الإشارات التي وردت في خطاب المؤتمر وأدبياته، التي جاءت على النقيض تماما مما نلمسه على أرض الواقع.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

"حماس" تنفي صحة المزاعم المنسوبة لمشعل حول الاعتراف بالاحتلال

أكدت الموقف الثابت من رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني

غزة - المركز الفلسطيني للإعلام 27\7\2016

نفت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" صحة التصريحات المزعومة المنسوبة لرئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل حول مسألة الاعتراف بالاحتلال.

وأكدت حماس في بيانٍ مساء الثلاثاء تلقى "المركز الفلسطيني للإعلام" نسخةً منه، عدم صحة التصريحات المزعومة "سواء حول مسألة الاعتراف بالاحتلال أو غيرها من الأكاذيب التي نُسبت إليه في تلك التصريحات المزعومة والتي ابتدأ التلفيق فيها من الصحافة الإسرائيلية".

وشددت على أن هذه الادعاءات الملفقة "تستهدف تشويه صورة الحركة وموقف قيادتها"، مؤكدة على المواقف الثابتة والمعروفة للحركة وقيادتها حول رفض الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي، وحول العناوين الأخرى التي جرى التلفيق حولها في تلك التصريحات.

ودعت حركة حماس وسائل الإعلام إلى تحري الدقة والموضوعية في التعامل مع مواقف الحركة وتصريحات قياداتها.

وكانت مواقع إلكترونية تابعة للسلطة وحركة فتح، نسبت إلى مشعل تصريحات مزعومة حول الاستعداد للاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود وقبول حل سلمي يتضمن إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها شرقي القدس.

وزعمت تلك المواقع أنها نقلت عن صحيفة معاريف العبرية، مدعية أن تصريحات مشعل جاءت خلال لقاء له مع مجموعة من وسائل الإعلام الهندية والآسيوية.

أبو مرزوق يكشف أسرار مشاركة حماس بالانتخابات البلدية وشكلها بالضفة

الدوحة - المركز الفلسطيني للإعلام 27\7\2016

وصف الدكتور موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" قرار الحركة بالمشاركة في الانتخابات المحلية، بأنه خطوة إضافية لجسر الهوة وفتح الآفاق وتثبيت الشراكة، مشددًا على أن اعتبارات وطنية تقف وراء اتخاذ القرار.

وأعلن أبو مرزوق، في مقابلة خاصة مع "المركز الفلسطيني للإعلام"، اليوم الثلاثاء، أن "حماس" ستشكل وتدعم قوائم من أصحاب الخبرة والكفاءة، ولن تخوض الانتخابات في أي موقع في الضفة المحتلة، بقوائم حزبية باسم الحركة.

وقال: "ستحرص الحركة في كل مواقعها على توجيه قاعدتها وكتلتها التصويتية الكبيرة نحو القائمة الأكثر قوة وكفاءة ومهنية بعيدًا عن أي اعتبارات حزبية أو عائلية".

ورأى القيادي الفلسطيني أن الانتخابات البلدية فرصة كبيرة للنهوض بالواقع الخدمي في هيئاتنا المحلية، وفرصة حقيقية لضخ دماء جديدة وكادر شبابي مهني، يسخّر كفاءته وعلومه من أجل شعبه وأهله، مشددًا على أن حماس تطمح لتعزيز ذلك عبر دعمها للكفاءات والأخيار من أبناء شعبنا.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وحول التخوفات من الملاحقة والتعطيل وعدم تكافؤ الفرص؛ أكد أبومرزوق أنها "تخوفات جادة"، لافتًا إلى الاتفاق مع لجنة الانتخابات وباقي فصائل شعبنا وقواه الحية، على مجموعة من الخطوات لمواجهة ذلك، أبرزها ميثاق الشرف الذي وقع عليه الجميع، والذي يتضمن توفير أجواء من الحرية وتكافؤ الفرص للمرشحين والقوائم في كل من الضفة وغزة.

ورأى القيادي الفلسطيني أن الانتخابات المحلية مقدمة للانتخابات المقبلة تشريعيةً كانت أم رئاسيةً، مجددًا موقف حماس الداعي لضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، وفق ما نصت عليه اتفاقات المصالحة.

وفيما يلي نصّ المقابلة:

دوافع المشاركة

- ما دوافع حركة حماس للمشاركة في الانتخابات البلدية؟

الاعتبارات التي تقف خلف قرار المشاركة وطنية بالدرجة الأولى، وهي خطوة عملية إضافية من جهة أخرى تقدمها الحركة في طريق جسر الهوة وفتح الآفاق وتثبيت الشراكة، فحماس لم تكن في يوم من الأيام عقبة أمام تحقيق الإرادة الشعبية التي تخطو بشعبنا نحو الأمام، بل قدمت وستواصل تقديمها كل ما يمكن من أجل شعبنا ومصلحته وفي سبيل النهوض بواقعه وإمكاناته بما يخدم جعل الحالة الفلسطينية أكثر تنظيمًا واستقرارًا.

- كيف ستشارك حركة حماس بالانتخابات البلدية في الضفة؟

لا شك أن الظروف في الضفة الغربية خاصة جدا وتختلف عن قطاع غزة، لكنها ليست المرة الأولى التي تنجح فيها الحركة بتجاوز المعيقات وتحدي إجراءات الاحتلال، لذلك فإن الحركة ستشكل وتدعم قوائم من أصحاب الخبرة والكفاءة، ولن تخوض الانتخابات في أي موقع بقوائم حزبية باسم الحركة.

وستحرص الحركة في كل مواقعها على توجيه قاعدتها وكتلتها التصويتية الكبيرة نحو القائمة الأكثر قوة وكفاءة ومهنية بعيدا عن أي اعتبارات حزبية أو عائلية.

التخوفات وتكافؤ الفرص

- هناك تخوفات كبيرة من الملاحقة والتعطيل وعدم تكافؤ الفرص، كيف ستتعاملون معها؟

هذه تخوفات جادة طبعا، ومن حق شعبنا الوقوف عندها، لكننا بالمقابل وبالتعاون مع لجنة الانتخابات وباقي فصائل شعبنا وقواه الحية، اتفقنا على مجموعة من الخطوات لمواجهة ذلك، أبرزها ميثاق الشرف لذي وقع عليه الجميع، والذي يتضمن توفير أجواء من الحرية وتكافؤ الفرص للمرشحين والقوائم في كل من الضفة وغزة، وأي خرق لذلك فسنتعامل معه بكل مسؤولية ووضوح.

- ماذا تنتظرون من نتائج هذه الانتخابات؟

حركة حماس ترى في الانتخابات البلدية فرصة كبيرة للنهوض بالواقع الخدمي في هيئاتنا المحلية، وفرصة حقيقية لضخ دماء جديدة وكادر شبابي مهني، يسخّر كفاءته وعلومه من أجل شعبه وأهله، وهو ما نطمح إلى تعزيزه عبر دعمنا للكفاءات والأخيار من أبناء شعبنا.

ومن هنا، ندعو أصحاب الكفاءة من أبناء شعبنا إلى المسارعة في الترشح وتشكيل قوائم مهنية قادرة على خدمة شعبنا والنهوض بواقعه، وستجد من الحركة كل أشكال الدعم والمساندة.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ما بعد الانتخابات

- ماذا عن المشهد الفلسطيني بعد الانتخابات المحلية؟

بدايةً نؤكد احترامنا لإرادة شعبنا أيًا كانت، وموافقتنا على قراره الذي سيدلي به عبر تصويته في صندوق الاقتراع، طالما أن الانتخابات جرت في أجواء ديمقراطية وطبقًا للضمانات التي تعهدت بها اللجنة المركزية للانتخابات من نزاهة وتكافؤ للفرص وغيرها من أسس أية انتخابات ديمقراطية.

أما عما بعد مرحلة الانتخابات المحلية، فنحن نرى أن تلك الانتخابات مقدمة للانتخابات المقبلة تشريعيةً كانت أم رئاسيةً، فحماس لا تزال على موقفها السابق من ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، وهو ما نصت عليه اتفاقات المصالحة التي نؤكد التزامنا بها وندعو كل شركائنا في الفصائل إلى تطبيقها.

شقيق النايف للفلسطينيين: لا تنتخبوا قتلة عمر

الرسالة نت 27\7\2016

أكدّ حمزة شقيق الشهيد عمر النايف الذي تم اغتياله في مقر سفارة السلطة بالعاصمة البلغارية صوفيا، أن الشعب الفلسطيني لن ينتخب من تآمر وتواطء على قتل شقيقه، وصمت عن عملية المحاسبة.

وقال حمزة لـ"الرسالة نت"، إن الخارجية وسفاراتها متورطة في عملية الاغتيال، وسعت لدفن القضية، في محاولة للتهرب من تواطأها في العملية، مشيرا الى ان السلطة حاولت الخروج برواية تضليلية تفيد بانتحار عمر في تجاوز صارخ لكل الاخلاق والقيم.

وأشار الى ان قيادة السلطة بامكانها ان تفعل الموضوع وتحقق فيه، "لكن هناك ارادة سياسية بدفن قضية عمر بشكل كامل"، داعيًا الفلسطينيين" لاختيار من يحميهم ويدافع عنهم لا من يتآمر عليهم ويقتل مناضليهم".

وأضاف حمزة " هناك نهج متمثل في خارجية السلطة ومرجعيتها ، تواطء في قتل عمر وليس من المنطقي أن ننتخب هذا النهج ونصوت له".

ونبه الى ان السلطة كان ينبغي أن تحاكم المتورطين في عملية الاغتيال، لا أن تعمل على ترقيتهم وتذهب لنقل بعض المتورطين، وصولا لتورطها في اخفاء الملف.

وبيّن حمزة أن اللجان التي شكلتها السلطة للتحقيق في عملية الاغتيال لم تقم بدورها مطلقًا، بل حاولت طمس بعد الادلة ولم تحقق مع الجناة.

ولفت إلى أن التحقيق بقضية عمر هي أولى من قيام السلطة باجراء انتخابات او غيرها، وذلك لأن هذه القضية تحمل بعدًا سياسيًا وامنيًا يمس ثابت من ثوابت القضية وهي حماية المناضلين المعرضين للاغتيال.

وشدد على ان الوقائع والحقائق في عملية الاغتيال كافية لفضح خارجية السلطة ومن يقف خلفها في عملية الاغتيال.

وأكدّ حمزة أن هناك طرفين في قضية اغتيال عمر" طرف متورط في عملية الاغتيال، وطرف آخر لم يقم بالدور المناط به في الضغط لكشف ملابسات عملية الاغتيال".

وطبقًا لعدلي صادق سفير السلطة السابق وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، فإن غالبية سفارات السلطة تتبع لحركة فتح ويتم فرز الاسماء من الحركة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA Center For Studies & Strategies

وتتهم عائلة الشهيد النايف سفير السلطة احمد المدبوح بالضغط على عمر خلال فترة لجوءه للسفارة ، وذلك من أجل طرده ودفعه للخروج من مقر السفارة.

يذكر أن جيش الاحتلال اعتقل النايف عام 1986 بتهمة قتل "إسرائيلي"، وحكم عليه بالسجن المؤبد، لكنه تمكن من الفرار من السجن عام 1990، واستقر في بلغاريا. وقبل اغتياله بأسابيع طالبت "إسرائيل" السلطات البلغارية بتسليمه، مما دفعه إلى اللجوء للإقامة داخل سفارة بلاده في صوفيا، لكن تمّ اغتياله في السادس والعشرين من فبراير العام الجاري.

أنصار فتح وحماس يتحايلون على «قانون الانتخابات» ويلجأون لوسائل «الإعلام الجديد» لبدء الحملات الانتخابية

غزة – «القدس العربي»: 27\7\2016

في مؤشر يعكس حجم وشدة المعركة بين حركتي فتح وحماس لتحقيق أفضل النتائج في الانتخابات البلدية المزمعة في اكتوبر/ تشرين الأول المقبل، شرع نشطاء ومسؤولون ميدانيون من الحركتين، مبكرا في «الحملات الانتخابية» قبل موعدها المحدد قانونيا، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتجاوز نقطة «المخالفة القانونية.»

وخلال الأيام القليلة الماضية ومع تأكيد حركة حماس تحديدا مشاركتها في هذه الانتخابات التي ستجرى للمرة الأولى بين طرفي الخلاف «فتح وحماس» منذ أن وقع الانقسام السياسي منتصف عام 2007، يستغل نشطاء من الطرفين مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لقوائمها الانتخابية المفترض أن يتم الإعلان عنها الشهر المقبل.

وبشكل واسع نشر نشطاء كل فريق ملصقات وصورا وشعارات، تحض على انتخاب مرشحيه قبل الكشف عن أسمائهم وبرامجهم الانتخابية، وهو ما دعا الكثير من المستقلين إلى انتقاد هذه الحملات.

وعج موقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في المناطق الفلسطينية «فيس بوك» بآلاف التعليقات والكتابات الدعائية للحركتين «فتح وحماس.» ووضع الناشط في حركة فتح حسام جمعة ملصقا «أنا سأنتخب فتح»، وهو ملصق تداوله الكثيرون من نشطاء فتح، يحمل شعار الحركة محاط باللون الأصفر، وهو اللون الذي تستخدمه فتح، يعتليه نص «أنا سأنتخب فتح» وأسفل الشعار كتب «واجب علينا أن ننتخب فتح».

وكتب إياس حمد أيضا يدعم قائمة فتح في الانتخابات البلدية «من الآن فصاعدا هذا شعارنا الانتخابي .. # فتح توحدنا.»

كذلك كتب خالد محمد «وفاء لفتح، لا تكتفوا أبدا بأن تأكدوا أنكم ستنتخبون فتح، وجب علينا جميعا أن نتحرك كل بمنطقته وبين أهله وأصدقائه ومحبيه وجيرانه لحثهم على التسجيل وانتخاب فتح.»

ووضع نشطاء آخرون كما كبيرا من الصور التي تحض على دعم الحركة، فمنهم من وضع ملصقات على صفحته تمجد تاريخ الحركة والعمليات الفدائية التي نفذتها، وآخرون وضعوا صورا للرئيس الراحل ياسر عرفات، برفقة الرئيس محمود عباس، كتب عليها شعارات انتخابية تمجد الحركة، وهي صور تستخدم عادة في «الحملات الانتخابية» الرسمية التي تنطلق في الشوارع وفي الأماكن التي يسمح بها القانون.

ولم تقتصر منشورات نشطاء فتح على حث المؤيدين والأنصار لانتخاب الحركة، بل اندفع الكثيرون من الأنصار إلى المطالبة بضرورة وحدة جميع الأعضاء والمناصرين في دعم قائمة الحركة، خاصة في ظل وجود جمع من نشطاء فتح وتحديدا في قطاع غزة يؤيد النائب محمد دحلان المفصول من حركة فتح.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وكتب أحد النشطاء يقول« نحن اليوم في أمس الحاجة إلي رص الصفوف والعمل على إنجاح الحركة.. ولا نسمح لأي شخص مهما كان بأن يفرق أبناءها .. لنعد لفتح مجدها وعزها وذلك يكون بالعمل الجماعي والوقوف وراء ما تقرره قيادتها خاصة في انتخابات البلديات المقبلة.»

في المقابل لجأ أنصار حركة حماس إلى استخدام ذات الوسائل الإعلامية للترويج لحركتهم، ودعم مرشحيها في الانتخابات.

وكتب أبو أنس، أحد أنصار حماس «من أجل نقطة صفر، ومن أجل فرصة الأمل المنشود لأسرانا الأبطال... لن انتخب، إلا حماس».

ولجأ آخرون من أنصار وأعضاء في الحركة إلى استخدام هاشتاغ #سأنتخب حماس . وكتب ناشط آخر «حماس هي شرف الأمة ودرعها الحصين .. سأنتخب حماس».

وأتاحت وسائل التواصل الاجتماعي لنشطاء الحركتين، القدرة على الوصول إلى الجمهور قبل الموعد الرسمي والقانوني لبدء الحملات الانتخابية، المفترض أن تنطلق يوم 24 سبتمبر/ أيلول المقبل، التي ستشمل أيضا عرض المرشحين والقوائم لبرامجها الانتخابية.

وطالب في هذا الخضم الناطق باسم فتح أسامة القواسمي، عبر صفحته على موقع «فيسبوك» جمهور الحركة بضرورة تحديث سجلهم الانتخابي، ووضع رابطا للموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات، خاصا بعملية التحديث والتسجيل الجديدة.

كذلك دعا الناطق باسم حماس حسام بدران، أبناء الشعب كافة إلى المسارعة في التسجيل للتأهل للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البلدية المقبلة. وأكد على ضرورة قيام المواطنين بالتسجيل من أجل ضمان المشاركة الفعلية في الانتخابات المحلية. وشدد على أن المشاركة في الانتخابات المقبلة هو حق مشروع لكل مواطن، وواجب عليه.

وكانت عملية التسجيل قد بدأت صباح يوم السبت الماضي، وستنتهي مساء الـ27 من يوليو/ تموز الحالي في مكاتب التسجيل، وستبقى حتى تاريخ 12 اغسطس/ آب المقبل متاحة إلكترونياً.

وحسب تعريف لجنة الانتخابات فإن قانون الانتخابات يعتبر الإطار الذي ينظم العملية الانتخابية بكافة مراحلها، وهو الذي يحدد أهلية الناخبين والمرشحين، والإطار الزمني الذي يحكم المراحل المختلفة للعملية الانتخابية، ويوضح النظام الانتخابي ونظام الاقتراع الذي ستجرى وفقه الانتخابات، كما أرسى أسس وقواعد إجراء وتمويل الحملات الانتخابية.

وبالعادة تلجأ التنظيمات المشاركة في الانتخابات وكذلك المرشحون إلى استخدام الشوارع والساحات العامة للترويج لأنشطتهم، فيتم طباعة صور خاصة بالمرشحين، ويحرص كل فصيل على طباعة شعارات تمجد تاريخه، كما تستخدم لافتات كبيرة جرى تعليقها في الشوارع الرئيسية للترويج لبرامج المتنافسين.

كذلك يلجأ المرشحون لعقد لقاءات في أماكن عامة وخاصة مع الجمهور، يتم خلالها الحديث عن برامجهم الخاصة، كما تستخدم وسائل الإعلام المعروفة الصحف والإذاعات والتلفزيونات في هذه الحملة الانتخابية.

ومن المؤكد أن يلجأ المرشحون وكذلك التنظيمات التي تدعم القوائم الانتخابية إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في عملية الدعاية، خاصة في ظل الاستخدام الكبير لهذه الوسائل في المجتمع الفلسطيني.

وأظهر تقرير إحصائي صدر عن جهاز الإحصاء المركزي، أن نصف الأسر الفلسطينية تمتلك كمبيوتر منزليا، وأن أكثر من نصف الشباب في فلسطين يستخدمون الإنترنت.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لكن مع اشتداد التنافس الانتخابي على «فيسبوك» بين نشطاء فتح وحماس، انتقد مستقلون، ورفضوا الترويج المبكر وقبل معرفة المرشحين والبرامج الانتخابية.

وكتب محمد عبد الله معلقا على الأمر «أنا بدي أنتخب حركة كذا.. وأنا بدي أنتخب حركة كذا .. أنا بدي أقاطع الانتخابات»، ويضيف أن ذلك الاختيار يكون «لما تتعرفوا على برامجهم الانتخابية، وماذا يقدموا اقتراحات لحل المشاكل الخدماتية الأساسية، من خدمة مياه الشرب والكهرباء، وتعبيد وصيانة الشوارع، حتى حق المواطن بالسير على الرصيف المسروق، وتحسين خدمة الصرف الصحي مش الناس تغرق في بيوتها من أول مطر يتساقط عليهم، ومراقبة صحة المواد الغذائية»، وأكد «لن انتخب غير المرشح الذي يحترم كرامتي الإنسانية».

وكتب أحد المعلقين «الشعب أساسا فاهم الانتخابات غلط.. اليوم ننتخب على أساس حزبي، وعلى أساس بحب فلان وبكره فلان، وطبعا إغراءات الكوبون و البطالة، وما حدا يطلع على إنجازات و لا إمكانية تحقيق وعود، يعني بالآخر خسارة على الملايين»» وسبق وأن أعلن مسؤولون في حركتي فتح وحماس أنهم سيختارون مرشحيهم من «الكفاءات»، وأن عملية الاختيار هذه المرة لن تكون على أساس الانتماء الحزبي.

حماس لـ"عشقي": هناك من يرى المقاومة بعيون صهيوأمريكية

غزة – عربي21 – أحمد صقر 2016\7\27

أدانت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بشدة، على لسان القيادي في الحركة، طلال نصار، هجوم الجنرال السعودي السابق أنور عشقي، على المقاومة الفلسطينية، و"شيطنته لها، ومديحه" للاحتلال الإسرائيلي.

وورد على لسان الجنرال عشقي، خلال مقابلة تلفزيونية مع أحد القنوات الفضائية، قوله: "المقاومة ما قتلت ذبابة".

وأكد القيادي في تصريح خاص لـ"عربي21"، أن "حماس تدين كل المنبطحين الذين يتساوقون من الاحتلال"، مشددا على أن الأيام القادمة ستثبت أن حماس والمقاومة الفلسطينية؛ هي الأقوى، وأقول له (عشقي): غدا ينجلي الغبار لتعرف أفرس تحتك أم حمار".

وأضاف: "حماس، من اسمها تعرف عنوانها؛ فهي التي قاومت المحتل الغاصب، وأوقفت نزيف التنازل وبيع فلسطين في ظل الصمت العربي المطبق"، لافتا إلى أن حركته "أعادت للقضية الفلسطينية حيويتها، وجعلت من الاحتلال أوهن من بيت العنكبوت باعتراف قادته".

وأوضح نصار أن "حماس"، التي كانت على "رأس المقاومة الفلسطينية، كبدت الاحتلال خلال ثلاث حروب متتالية خسائر فادحة؛ معنويا وماديا، وعملت على تقزيم حلم الاحتلال عندما كان يرفع شعار حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات".

وقال: "المقاومة التي هددت مطار بن غوريون الإسرائيلي، وأسرت الجنود؛ يعرف الاحتلال قبل أذنابهم أن حماس بإمكانها أن تحقق ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه ومقدساته"، مضيفا: "إذا كان الاحتلال يدرك أنه إلى زوال؛ فمن المعيب على أذنابهم ألا يعلموا ذلك".

ورأى القيادي في "حماس" أن الجنرال عشقي "لا يمثل الشعب السعودي البطل الشريف؛ والذي ينسجم بتطلعاته مع عموم شعبنا الفلسطيني؛ لكن هناك من يرى المقاومة بعيون صهيوأمريكية"، منوها إلى أن "السعودية وشعبها، يتبرؤون من مثل هذه التصريحات التي لا تنسجم مع نبض الشارع السعودي".

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وزار الجنرال عشقي "إسرائيل" مؤخرا على رأس وفد سعودي ضم رجال أعمال وأكاديميين، وهي الزيارة التي تسببت برفض واسع لتعامل عشقي مع الاحتلال، حيث وجهت له اتهامات بالتطبيع مع الكيان الصهيوني.

أبو مرزوق : لهذا السبب شاركت حماس في الانتخابات المحلية وسنُشكل قوائم مهنية

تاريخ النشر : 26-07-2016

رام الله - دنيا الوطن

وصف موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" قرار الحركة بالمشاركة في الانتخابات المحلية، بأنه خطوة إضافية لجسر الهوة وفتح الآفاق وتثبيت الشراكة، مشددًا على أن اعتبارات وطنية تقف وراء اتخاذ القرار.

وأعلن أبو مرزوق، في مقابلة مع "المركز الفلسطيني للإعلام" المقرب من "حماس"، اليوم الثلاثاء، أن "حماس" ستشكل وتدعم قوائم من أصحاب الخبرة والكفاءة، ولن تخوض الانتخابات في أي موقع في الضفة المحتلة، بقوائم حزبية باسم الحركة.

وقال: "ستحرص الحركة في كل مواقعها على توجيه قاعدتها وكتلتها التصويتية الكبيرة نحو القائمة الأكثر قوة وكفاءة ومهنية بعيدًا عن أي اعتبارات حزبية أو عائلية."

ورأى القيادي ابو مرزوق، أن الانتخابات البلدية فرصة كبيرة للنهوض بالواقع الخدمي في هيئاتنا المحلية، وفرصة حقيقية لضخ دماء جديدة وكادر شبابي مهني، يسخّر كفاءته وعلومه من أجل شعبه وأهله، مشددًا على أن حماس تطمح لتعزيز ذلك عبر دعمها للكفاءات والأخيار من أبناء شعبنا.

وحول التخوفات من الملاحقة والتعطيل وعدم تكافؤ الفرص؛ أكد أبومرزوق أنها "تخوفات جادة"، لافتًا إلى" الاتفاق مع لجنة الانتخابات وباقي فصائل شعبنا وقواه الحية، على مجموعة من الخطوات لمواجهة ذلك، أبرزها ميثاق الشرف الذي وقع عليه الجميع، والذي يتضمن توفير أجواء من الحرية وتكافؤ الفرص للمرشحين والقوائم في كل من الضفة وغزة".

ورأى أن الانتخابات المحلية مقدمة للانتخابات المقبلة تشريعيةً كانت أم رئاسيةً، مجددًا موقف حركته الداعي لضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، وفق ما نصت عليه اتفاقات المصالحة.

وفيما يلي نصّ المقابلة:

دوافع المشارك

-ما دوافع حركة حماس للمشاركة في الانتخابات البلدية؟

الاعتبارات التي تقف خلف قرار المشاركة وطنية بالدرجة الأولى، وهي خطوة عملية إضافية من جهة أخرى تقدمها الحركة في طريق جسر الهوة وفتح الآفاق وتثبيت الشراكة، فحماس لم تكن في يوم من الأيام عقبة أمام تحقيق الإرادة الشعبية التي تخطو بشعبنا نحو الأمام، بل قدمت وستواصل تقديمها كل ما يمكن من أجل شعبنا ومصلحته وفي سبيل النهوض بواقعه وإمكاناته بما يخدم جعل الحالة الفلسطينية أكثر تنظيمًا واستقرارًا.

-كيف ستشارك حركة حماس بالانتخابات البلدية في الضفة؟

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لا شك أن الظروف في الضفة الغربية خاصة جدا وتختلف عن قطاع غزة، لكنها ليست المرة الأولى التي تنجح فيها الحركة بتجاوز المعيقات وتحدي إجراءات الاحتلال، لذلك فإن الحركة ستشكل وتدعم قوائم من أصحاب الخبرة والكفاءة، ولن تخوض الانتخابات في أي موقع بقوائم حزبية باسم الحركة.

وستحرص الحركة في كل مواقعها على توجيه قاعدتها وكتلتها التصويتية الكبيرة نحو القائمة الأكثر قوة وكفاءة ومهنية بعيدا عن أي اعتبارات حزبية أو عائلية.

التخوفات وتكافؤ الفرص

-هناك تخوفات كبيرة من الملاحقة والتعطيل وعدم تكافؤ الفرص، كيف ستتعاملون معها؟
هذه تخوفات جادة طبعا، ومن حق شعبنا الوقوف عندها، لكننا بالمقابل وبالتعاون مع لجنة الانتخابات وباقي فصائل شعبنا وقواه الحية، اتفقنا على مجموعة من الخطوات لمواجهة ذلك، أبرزها ميثاق الشرف لذي وقع عليه الجميع، والذي يتضمن توفير أجواء من الحرية وتكافؤ الفرص للمرشحين والقوائم في كل من الضفة وغزة، وأي خرق لذلك فسنتعامل معه بكل مسؤولية ووضوح.

-ماذا تنتظرون من نتائج هذه الانتخابات؟
حركة حماس ترى في الانتخابات البلدية فرصة كبيرة للنهوض بالواقع الخدمي في هيئاتنا المحلية، وفرصة حقيقية لضخ دماء جديدة وكادر شبابي مهني، يسخّر كفاءته وعلومه من أجل شعبه وأهله، وهو ما نطمح إلى تعزيزه عبر دعمنا للكفاءات والأخيار من أبناء شعبنا.
ومن هنا، ندعو أصحاب الكفاءة من أبناء شعبنا إلى المسارعة في الترشح وتشكيل قوائم مهنية قادرة على خدمة شعبنا والنهوض بواقعه، وستجد من الحركة كل أشكال الدعم والمساندة.

ما بعد الانتخابات
-ماذا عن المشهد الفلسطيني بعد الانتخابات المحلية؟
بدايةً نؤكد احترامنا لإرادة شعبنا أيًّا كانت، وموافقتنا على قراره الذي سيدلي به عبر تصويته في صندوق الاقتراع، طالما أن الانتخابات جرت في أجواء ديمقراطية وطبقًا للضمانات التي تعهدت بها اللجنة المركزية للانتخابات من نزاهة وتكافؤ للفرص وغيرها من أسس أية انتخابات ديمقراطية.
أما عما بعد مرحلة الانتخابات المحلية، فنحن نرى أن تلك الانتخابات مقدمة للانتخابات المقبلة تشريعيةً كانت أم رئاسيةً، فحماس لا تزال على موقفها السابق من ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، وهو ما نصت عليه اتفاقات المصالحة التي نؤكد التزامنا بها وندعو كل شركائنا في الفصائل إلى تطبيقها.

الانتخابات البلدية..ضمانات النجاح وأسباب الفشل

بقلم / ماهر حجازي – إسطنبول *

الخليج أون لاين

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لا شك أن الساحة الفلسطينية مقبلة على حدث وطني قد يغير معالم الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية (الضفة والقدس المحتلة وقطاع غزة المحاصر)، وذلك مع دعوة حكومة التوافق الفلسطينية إلى إجراء انتخابات الهيئات المحلية (البلدية) في تشرين الأول القادم، حيث قوبلت هذه الدعوة بمواقف متقاربة للفصائل الفلسطينية بين مرحب وداعم وآخر لا يزال قيد الدراسة ضمن الأطر الداخلية للفصيل.

حركة حماس التي خاضت أول تجربة انتخابية لها على مستوى المجلس التشريعي الفلسطيني عام (2006)، ودفعت فاتورة باهظة نتيجة الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني الذي انتخب الحركة في عملية اقتراع شهدت المؤسسات الدولية بنزاهتها، كذلك عوقب الشعب على هذا الخيار، واعتقل الاحتلال الصهيوني رئيس ونواب المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح بهدف تعطيله وتغيبه عن الحياة السياسية الفلسطينية، كما حوصر أهالي قطاع غزة ومنعت عنهم كافة أشكال الحياة وشنت ضدهم حروبا عدة راح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى ودمرت البنية التحتية للقطاع، كل ذلك لم يمنع الحركة من الترحيب بالانتخابات البلدية القادمة وصولا الى المشاركة فيها ودعوة أبناء فلسطين لانتخاب من يستحق صوتهم وقادر على خدمتهم وتلبية احتياجات الشعب خاصة بعد عشر سنوات من الحصار الظالم لقطاع غزة والوضع الاقتصادي والخدماتي المتردي والفساد الإداري للبلديات في الضفة المحتلة.

حركة فتح التي تشغل غالبية البلديات في الضفة المحتلة، تستعد لخوض الانتخابات البلدية مع مخاوف عبرت عنها قيادات من الحركة حول ما أسمتها بالمفاجأة في نتائج الانتخابات خاصة في حال فوز قوائم محسوبة على محمد دحلان ضمن أطر حركة فتح، كذلك السؤال الذي يطرح نفسه هذه المرة ما هو موقف الحركة في حال تكرر سيناريو الخيار الشعبي في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني 2006، هل ستلتزم فتح بما تفرزه صناديق الاقتراع أم تنقلب على خيار الشعب للمرة الثانية.؟

حركة الجهاد الإسلامي لم تحسم حتى الآن موضوع المشاركة في الانتخابات البلدية ولا زالت تتدارس الموضوع ضمن أطرها الداخلية، في ذات الوقت الذي رحبت بالانتخابات ودعت إلى تشكيل قائمة وطنية موحدة لخوض الانتخابات بغض النظر عن قرارها النهائي، أيضا فصائل اليسار الفلسطيني (الجبهتان الشعبية والديمقراطية) هي الأخرى دعت إلى تشكيل قائمة موحدة من هذه الفصائل للمشاركة في الانتخابات البلدية.

اليوم يجري الحديث عن ضمانات فصائلية لنجاح الانتخابات البلدية في الضفة وغزة والقدس المحتلة، ولابد للمواطن الفلسطيني أن يختار من يمثله بكل أريحية دون ابتزاز من هذا الفصيل أو ذاك، ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار التجربة التي عاشها المواطن بعد انتخابات التشريعي 2006 وما لحق به نتيجة الانقلاب على خيار الشعب الفلسطيني من قبل السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية وكذلك الانتهاكات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني كعقوبة على انتخابه لحركة حماس، لابد لهذا المواطن أن يقلق من تكرار السيناريو في حال لم تكن هناك ضمانات فلسطينية فلسطينية بالقبول بنتائج الانتخابات البلدية القادمة فيما يحقق مصلحة المواطن ويقدم له كافة الخدمات المنوطة بعمل البلديات.

بالحديث عن هذه الضمانات التي يجب الإعلان عنها ضمن ورقة توافق فلسطينية لجميع الفصائل المشاركة في الانتخابات البلدية أو حتى التي لن تشارك ولكنها تدعم الانتخابات، يجب أن تضمن حرية الاختيار للمواطن الفلسطيني لمن يرى فيه الأجدر على خدمة تطلعات الشعب الفلسطيني المنهك، وعدم التعرض للمواطن بالتهديد أو الاعتقال، وكذلك فسح المجال أمام الدعاية الانتخابية في الضفة والقطاع والقدس للمرشحين ليكون المواطن على معرفة تامة بالمرشحين ليتمكن من اختيار الشخص الذي يرى فيه الخير.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

كما يجب أن تتوافق جميع الفصائل على ورقة شرف تؤكد التزام الجميع بنتائج الانتخابات حتى لو كانت غير مرضية لبعض الأطراف على اعتبار أن هذه الانتخابات تجربة وطنية جديدة قد تمهد لمرحلة فلسطينية وطنية بامتياز ومدخلا إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني في حال نجاحها، وأن تتعهد الفصائل في هذه الورقة بدعم الفائزين في الانتخابات البلدية فيما يحقق مصلحة المواطن الفلسطيني.

كذلك العمل على تشكيل لجنة الانتخابات وأن يكون لكل فصيل ممثل في هذه اللجنة بالإضافة إلى شخصيات وطنية فلسطينية مستقلة تحظى بتأييد في الشارع الفلسطيني، للإشراف على سير العملية الانتخابية ونزاهتها ومنع التزوير والابتزاز للمواطنين، بالإضافة الى استقبال شكاوى المواطنين قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية لضمان نجاح هذه التجربة.

من الضروري على وسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة أن تستطلع أراء المواطنين في الضفة وغزة والقدس المحتلة حول رؤيتهم للانتخابات القادمة، ومقترحاتهم لتشكل أرضية تستند عليها لجنة الانتخابات فيما يتعلق بسير العملية والترشح والقوائم الانتخابية، وكذلك مطالب وتطلعات المواطنين فيما يتعلق بعمل البلديات وتقديم الخدمات. بالإضافة إلى بث البرامج التوعوية للمواطنين والتي تحث على المشاركة الفعالة في الانتخابات انطلاقا من مصلحة الوطن والمواطن.

أيضا لابد من أن تحظى العملية الانتخابية بتغطية إعلامية وأن يسمح لمختلف وسائل الاعلام بالعمل في الضفة وغزة على حد سواء، ولا مانع من أن تستضيف القنوات المحسوبة على فصائل معينة ضيوفا من الفصائل الأخرى في جو من الشفافية بهدف إنجاح هذه الانتخابات.

من الضروري أن يأخذ بهذه الضمانات من قبل لجنة الانتخابات وكذلك الفصائل الفلسطينية والشخصيات المستقلة التي تنوي المشاركة بالانتخابات البلدية، وجمع مطالب المواطنين للخروج بصيغة تحمي العملية الانتخابية وتصون حق المواطن الفلسطيني في انتخاب من يرى فيه الكفاءة، مع التزام الجميع بنتائج الانتخابات.

أيضا نستطيع الحديث عن نقطة جوهرية فيما يتعلق بقوائم الانتخاب، حيث تطرقت عدة فصائل لهذه النقطة، حماس دعت إلى قائمة موحدة تضم شخصيات فلسطينية اعتبارية وطنية وذات كفاءة مهنية قادرة على إحداث التغيير الذي يطمح له المواطن الفلسطيني، وأيدت هذه الفكرة حركة الجهاد الإسلامي، في حين اتجهت قوى اليسار إلى قائمة انتخابية موحدة خاصة بها.

من يريد اليوم أن يخدم بشكل حقيقي الانسان الفلسطيني لابد أن يحظى بثقة المواطنين وعلى هذا الأساس لا بد أن تكون قائمة الانتخابات الموحدة تضم شخصيات لها تأثير في الشارع الفلسطيني وسجل مشرف يعيه تماما المواطن الفلسطيني بالإضافة إلى الشخصيات الفلسطينية الفصائلية المتمسكة بثوابت القضية الفلسطينية، بالتالي هذه القائمة ستكون الأوفر حظا في جذب المواطن ليقابلهم بكملة نعم، إن علمنا أن الانتخاب يتم وفق نظام القوائم أي لا يمكن التصويت لمرشح واحد بعينه وإنما الانتخاب للقائمة ككتلة واحدة، ولعل وجود شخصية لا يرغب الناخب الفلسطيني باختياره يجبره على الامتناع عن تصويته فتكون خسارة لصالح مرشحين أخرين، بالتالي الدعوة في هذا المقام مفتوحة للفصائل الفلسطينية خاصة تلك التي تشارك في الانتخابات البلدية لأول مرة بضرورة إعداد قائمة انتخابية وطنية بامتياز تضم كل من يثق الشعب الفلسطيني به.

سيناريوهات متعددة تواجه الانتخابات البلدية الفلسطينية بين الفشل والنجاح، بكل تأكيد إن توفر النية الصادقة يشكل عاملا رئيسا في انجاح الانتخابات، أما في حال اتباع طرف ما سياسة تشويه الطرف الأخر لزعزعة صورة هذا الفصيل الفلسطيني في نظر الشعب للتأثير على قراره سيشكل نعيا حقيقيا لهذه الانتخابات قبل انعقادها، ولا يضير أن يتحدث كل

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

طرف عن انجازاته على صعيد البلديات والخدمات بدلا من تشويه الطرف الثاني مستغلا الوضع الجغرافي والانقسام الفلسطيني، واعتقد أن هذه الأمور قد بدأت فعلا.

إن النجاح في هذه التجربة التي تحظى بإجماع فلسطيني حتى الآن سيكون نقطة تحول في مسار العملية الديمقراطية الفلسطينية ونموذجا مصغرا للإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، بمشاركة فصائل فلسطينية لم تسجل حضورها سابقا في أية انتخابات فلسطينية، مع طوي صفحة الانقلاب على الشرعية الفلسطينية والإقرار بنتائج الانتخابات حتى إن لم تأتي الريح بما لا تشتهيه السفن.

قنبلة سياسية مدوية.."معاريف" عن اعلام هندي: خالد مشعل مستعد للإعتراف باسرائيل وقبول دولة في حدود 1967

أمد/ الدوحة: 26\7\2016

قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل انه مستعد للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وقبول حل سلمي يتضمن اقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وجاءت تصريحات مشعل خلال لقاء له مع مجموعة من وسائل الاعلام الهندية والاسيوية حيث اعلن لاول مرة انه جاهز لاتفاق سلمي مع اسرائيل يتم بموجبه اعتراف من قبل حماس باسرائيل وحقها في الوجود اذا ما وافقت على الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران عام 1967.

وقالت صحيفة "معاريف" العبرية التي نقلت الخبر، ان مشعل فاجئ الحضور من الاعلاميين بالاعلان عن جاهزيته للاعتراف باسرائيل، وحقها بالوجود والتوصل الى اتفاق سلام على اساس حدود 67، حيث اعتبر هذا الموقف تحول رسمي في موقف الحركة، مشيرا الى ان من حق حماس والفلسطينين يجب ان يحكموا حدود الرابع من حزيران، ولن يكون بمقدور الاسرائيليين البقاء في الاراضي المحتلة في 67، وان تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وان يكون هناك حل عادل للاجئينعلى اساس تحقيق حق العودة وفق القرار 194.

واشارت الصحيفة، الى ان مشعل اكد انه لا يمكن البقاء في نفس النهج بالتعامل مع المتغييرات بالمنطقة موضحا ان ما يطرحه يشير الى سعي الفلسطينيين للسلام وهو ما وصفته الصحيفة بالقول انه يسعى لان يكون براغماتيا بحيث اظهر جاهزية للسلام لكنه ابقى لغة متشددة مع اسرائيل حتى لا يخسر الجمهور الفلسطيني الذي يدعمه.

وبحسب ما نشر فقد قال مشعل انه لا يمكن لاحد ان يجبرنا ان نتعامل مع اسرائيل ككيان شرعي موضحا ان اسرائيل كيان عنصري احتلالي ولن نقبل بان يفرض علينا علاقات مع كيان لا شرعي وعنصري .

واكد مشعل ان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات اعترف بحق اسرائيل في الوجود ودخل في مفاوضات مع اسرائيل لكنها تنصلت وتهربت من التزاماتها واحبطت التوصل لاتفاق حقيقي لانها لا تريد ان تعطي الفلسطينين حقوقهم.

كما اكد مشعل على ان الفلسطينيين سيصيغوا مقوفهم النهائي حول العلاقة المستقبلية مع اسرائيل لكن بعد ان تقوم بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية حيث سيتم بعد ذلك تنظيم استفتاء شعبي حول العلاقة مع اسرائيل.

وقال مشعل، ان المشكلة ليست في الجانب الفلسطيني وليست في فتح او حماس او ياسر عرفات او خالد مشعل، المشكلة في اسرائيل التي لا تريد التوصل لاتفاق يعيد الى الفلسطينيين حقوقهم.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

واشار، الى انه لا يوجد لديه مشكلة في العلاقة مع الاسرائيليين او اليهود موضحا، ان الفلسطينيون عاشوا جنبا الى جنب مع اليهود في فلسطين لكن الاشكالية هي في الصهيونية العنصرية التي لا تريد السلام وتسعى لطرد الفلسطينين من اراضيهم.

وعلى صعيد اخر اكد مشعل ان حماس ليست منظمة ارهابية مثل داعش او غيرها من التنظيمات السلفية موضحا ان حركته هي حركة مقاومة فلسطينية تسعى لتحرير ارضها التي تحتلها اسرائيل موضحا ان للفصائل الفلسطينية الحق في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي مشددا على ان الشرعية الدولية تدعم هذا الحق.

وحول الوساطة المصرية لاحياء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية قال مشعل أنه يعتقد أنه محكوم عليها بالفشل، لأن إسرائيل "تستغل نقاط الضعف لدينا" وتخلق عقبات جديدة على الأرض في جميع الأوقات مثل الاستيطان والجدار.

واكد ان المصالحة التركية والاسرائيلية زادت من النقاش مع الاتراك حول امكانية البحث في الدخول بمفاوضات سلام حقيقية معربا عن تقديره للرئيس التركي رجب طيب أردوغان أصر على فع الحصار عن غزة موضحا انه يحترمه احتراما كبيرا".

وقال مشعل ان حماس ليست مثل داعش او القاعدة ولن تتحالف معها لان مثل هذا التحالف هو مخالف للضمير ومخالف للمبادئ السياسية لحركة حماس.

واعلن مشعل ان لدى حركة حماس اتصالات مع إيران وحزب الله لانها تدعم المقاومة الفلسطينية مما يدعو الفلسطينيين للامتنان لا تقوم به ايران وحزب الله".

وقال: الأزمة في سوريا أثرت على علاقة حماس مع إيران للأسوأ، مؤكدا ان حركته لن تقاتل الاشقاء في إيران أو سوريا أو لبنان، ولن تتدخل في في الشؤون الداخلية موضحا ان الخلافات موجودة لكنها لن تؤثر على العلاقة كما ان حماس لا تقبل اي عدوان خارجي على هذه الدول كما انها ستقف الى جانبهم حال وقوع مثل هذا الاعتداء كما انها جاهزة للقتال الى جانبهم ضد تنظيم الدولة الاسلامي المعروف باسم داعش.

إرث الخلافات الداخلية يثقل كاهل فتح بالانتخابات المحلية

قطاع غزة - خاص صفا 2016\7\26

بصعوبة بالغة، تحاول حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في قطاع غزة، إقناع قواعدها بتناسي الخلافات الداخلية العميقة على المستويين القيادي والكوادر، خشية من هزيمة ثقيلة أمام حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل.

وتدور شكوك حول إمكانية نجاح فتح التي تعاني وضعًا تنظيميًا مهلهلًا بغزة، وهي التي خسرت في الضفة الانتخابات عام 2013 بحصولها على المرتبة الثانية، رغم عدم مشاركة حماس أو أي من القوى الأخرى.

وعلمت وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا) من مصادر قيادية فتحاوية، أن التنظيم يعيش حالة من القلق الشديد، فيما يتم استنفار كل الجهود والإمكانيات والوساطات للتوافق على قوائم للحركة تضم عناصر من التيار المؤيد للقيادي المفصول من الحركة النائب محمد دحلان، والملتزمين بقرارات الرئيس محمود عباس.

وتتركز الخلافات بالتحديد على الأسماء المقترحة لتصدر رؤوس القوائم في الهيئات المحلية، ففي حين يحاول أنصار الرئيس عباس وضع شخصيات موالية له، يضغط أنصار تيار دحلان باتجاه اختيار شخصيات محسوبة على الأخير.

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ولا تخفي المصادر قلقها من الاستقطاب الشديد بين التيارين، مشيرين إلى محاولات للتغلب على أزمة الثقة بين الجانبين، على الأقل ولو مؤقتا، في مواجهة الاستحقاق الانتخابي.

ولعل السخرية والاستهزاء اللذان قوبل بهما تصريح القيادي في فتح عبد الله أبو سمهدانة مؤخرًا، لقوله إن فتح ستخوض الانتخابات في قطاع غزة، و"ستفوز بأغلبية ساحقة"، دقت الوتر الحساس لدى الحركة، فقد علقت كواد فتحاوية بسخرية" أي فتح تقصد بها أبو مازن أو دحلان؟!".

وتعيش حركة فتح في الآونة الأخيرة حالة من الخلافات الداخلية، عصفت بكافة الأطر التنظيمية الحركية، ويعود السبب الأساسي وراء الخلافات إلى قرار رئيس حركة فتح محمود عباس فصل القيادي محمد دحلان والموالين له من الحركة، والذي قام بعد هروبه من الضفة الغربية بمحاولة الرجوع إلى الساحة الفلسطينية عن طريق ضخ أموال على قيادات تياره في قطاع غزة وفي بعض مناطق الضفة، للقيام بمشاريع إغاثية واجتماعية وتشكيل تيار موال له.

وتبين مصادر مطلعة أن الخلافات الداخلية طفت على السطح بشكل بارز بعد محاولة كل منهما (عباس، ودحلان) استغلال الانتخابات التنظيمية لصالحه، حتى بلغت الخلافات والاعتداءات مبلغها بعد قيام الرئيس عباس بقطع رواتب المئات ممن شاركوا في فعاليات تيار دحلان في قطاع غزة.

يشار إلى أن اللعب على وتر المصالح الشخصية للعناصر الفتحاوية وموظفي السلطة، أسهم بشكل كبير في محافظة الرئيس عباس على ولاء عشرات الآلاف من منتسبي السلطة، الذين يتقاضون رواتبهم منها، وبالرغم من انحياز العديد منهم لجانب دحلان، إلا أنهم يحجمون عن الإفصاح عن ذلك خشية قطع رواتبهم أسوة بما حدث لزملاء لهم فعلا.

ومؤخرا، ألزمت حركة فتح جميع منتسبيها نشر (قسم خاص) أسمته قسم الانتخابات، على صفحاتهم بفيس بوك، وفيه يتعهد العنصر الفتحاوي بانتخاب قائمة فتح خلال الانتخابات المحلية القادمة، وشكلت لجان لمتابعة من يتخلف عن الالتزام بهذا القرار.

ويشكو عدد من منتسبي حركة فتح من التقارير الكيدية، التي تعتبر أيضًا سيفًا مسلطًا على رقابهم، وهو سلاح تشهره بعض القيادات الفتحاوية للانتقام من أي عضو قد يتقاعس او يتكاسل عن الواجبات التنظيمية، او حتى إشباعًا لمصالح ورغبات بعض القيادات.

ولا أدل على ذلك، ما حدث قبل عام من قيام عضو اللجنة المركزية في الحركة آمال حمد برفع تقرير للرئيس عباس مفاده بأن الفائزين في الانتخابات التنظيمية في شمال قطاع غزة، يتبعون لتيار دحلان، وأن الانتخابات مزورة، وعلى إثر ذلك أصدر الرئيس عباس قراره بتجميد الانتخابات بإقليم الشمال وتشكيل لجنة لمتابعة وفحص الانتخابات، والتي تبين لها أن الفائزين يتبعون لتيار عباس، وأن تقرير حمد كيدي، حيث نشب خلاف حاد بينها وبين القيادي زكريا الأغا على إثر ذلك.

ولهذا الأمر، وبسبب الخلافات الكبيرة والاعتداءات التي شهدتها الانتخابات الداخلية الفتحاوية في كافة المناطق، أصدر الرئيس عباس قراراً بإيقاف الانتخابات في كافة الأطر التنظيمية والمكاتب الحركية، بسبب التخوف من تغلغل تيار دحلان في التنظيم، وبدافع الخشية من الاعتداءات خلال المؤتمرات الانتخابية.

وقد توقفت الانتخابات الداخلية في الأقاليم بعد إجرائها في خانيونس، وفوز شخصيات مقربة من دحلان، ما دفع عباس لوقف الانتخابات في رفح والشمال وشرق غزة، على اعتبار أنها مناطق يعتقد أنها محسومة لصالح دحلان.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ومؤخرا، سعى تيار الرئيس عباس لمحاولة ضبط الأمور، بالطلب من المقطوعة رواتبهم التوقيع على تعهدات بعدم المشاركة في فعاليات دحلان، وذلك خوفًا من خروج الأمور عن السيطرة ووصول المؤيدين لدحلان لمرحلة اللاعودة، وبالتالي جرى إرجاع رواتبهم.

وتشير المصادر المطلعة إلى ان الخلافات الداخلية الفتحاوية تظهر على السطح عند كل انتخابات جديدة أو مهرجان جديد، يلازم ذلك حالة من الفوضى والفلتان بين القطبين.

وبالعودة إلى الانتخابات المحلية، تؤكد المصادر أن القيادي دحلان يحاول بقوة استغلال نشاطاته في قطاع غزة لزيادة شعبيته بسبب المساعدات والأموال التي يضخها في القطاع، مما يزيده نفوذًا يمكنه من الفوز بأية انتخابات قادمة.

وتلفت المصادر إلى أن دحلان بالرغم من عدائه الشديد للرئيس عباس الذي اتهمه علانية وبكل صراحة باغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، إلا ان الرجل يفضل التحالف مع تيار عباس ولو مؤقتا لمواجهة قوة حماس الانتخابية.

وترى المصادر أن إرث الخلافات الداخلية سيثقل كاهل حركة فتح، ولن يسمح لها التحرك بمرونة وإجادة المناورة أمام خصمها السياسي حركة حماس، التي تتمتع بجسم تنظيمي متين، لم يسبق أن تعرض لتجارب مماثلة لحركة فتح.

الحكومة: نرفض التطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال

رام الله- معا- 26\7\2016

استهل الدكتور رامي الحمد الله رئيس الوزراء، جلسته الأسبوعية التي عقدها اليوم الثلاثاء في مدينة رام الله برئاسته، بتقديم أحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة الأخوية باسمه وباسم أعضاء مجلس الوزراء إلى الرئيس محمود عباس بوفاة شقيقه المغفور له بإذن الله تعالى عمر عباس، سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته وأن يلهم الرئيس وعائلة الفقيد وجميع آل عباس الكرام جميل الصبر وحسن العزاء.

ونعى المجلس إلى جماهير شعبنا في الوطن والشتات المناضل الكبير تيسير قبعة، الذي أمضى حياته مدافعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وممثلاً لفلسطين في العديد من المؤتمرات والاتحادات البرلمانية العربية والدولية. وتقدم المجلس بأحر التعازي إلى عائلة الفقيد، داعياً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه وشعبنا الفلسطيني جميل الصبر وحسن لعزاء.

وفي سياق آخر، رحب المجلس بتأكيد القمة العربية السابعة والعشرين التي عقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط، في بيانها الختامي مجدداً على مركزية القضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك، والمضي قدماً في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الإسرائيلي الممنهج، وعلى تكريس الجهود كافة في سبيل حل شامل عادل ودائم يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة، وبترحيب القادة العرب في هذا السياق بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يمهد له بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني (وفق إطار زمني) في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كاملة السيادة على مجالها الجوي ومياهها الإقليمية وحدودها الدولية، وطالب المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري والأراضي المحتلة في جنوب لبنان إلى حدود الرابع من حزيران 1967.

وأكد المجلس على الموقف الذي عبر عنه سيادة الرئيس في كلمته أمام القمة بمطالبته بدعم الدول العربية للمبادرة الفرنسية بهدف عقد المؤتمر الدولي للسلام، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وكذلك المبادرة العربية للسلام

Centre GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

كما صدرت عن مؤتمر قمة بيروت في العام 2002، وأن تساهم الآلية الجديدة التي ستنبثق عن المؤتمر في وضع سقف زمني للمفاوضات، ولتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، وأن ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ووفقاً للمبادرة العربية للسلام، وعند ذلك يمكن للدول العربية والإسلامية أن تطبع علاقاتها مع إسرائيل، وليس العكس، والتحذير من مفهوم يتم تداوله ويروج له تحت مسمى "التعاون الإقليمي أو الأمن الإقليمي" بهدف خلق تنسيق أمني إقليمي بين إسرائيل والدول العربية بهدف إلى تطبيع تلك العلاقات قبل تحقيق هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ورحب المجلس باتفاق سيادة الرئيس محمود عباس ونظيره السوداني عمر البشير على إنشاء لجنة وزارية مشتركة بين البلدين، وبالاتفاقيات الأربعة التي وقعها وزير الشؤون الخارجية مع المسؤولين السودانيين وهي اتفاقية التشاور السياسي، واتفاقية اللجنة الوزارية المشتركة وبرتوكول التشاور السياسي واتفاقية التربية والتعليم العام واتفاقية التعاون الثقافي والأكاديمي في مجال التعليم العالي بين البلدين، مؤكداً أن ما تم توقيعه من اتفاقيات، سيؤدي إلى تعزيز العلاقات وزيادة التعاون بين البلدين لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين.

ورحب المجلس بتقرير منظمة اليونيسيف السنوي لعام 2016 حول واقع الأطفال حول العالم وفي فلسطين، والذي أشاد بنجاح الحكومة في مجال تقديم خدمات الحماية الاجتماعية للأطفال، وفي مجال برنامج التطعيمات الصحية. وشدد المجلس حرص الحكومة على ضمان حقوق أطفال فلسطين، مطالباً المجتمع الدولية والمنظمات الدولية بالضغط على إسرائيل لالزامها بالمواثيق والقوانين الدولية لاحترام حقوق الطفل الفلسطيني في ظل وجود أكثر من 400 طفل أسير في سجون الاحتلال.

وأدان المجلس إقرار ما تسمى "لجنة التخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس مخططاً لبناء وحدات سكنية ومنشآت تجارية وسياحية على طول مسار القطار الخفيف في القدس بشقيها الشرقي والغربي، ومخططاً لبناء 770 وحدة سكنية جديدة في المنطقة الواقعة بين مستوطنة "غيلو" شمال القدس الشرقية المحتلة وبلدة بيت جالا، والمخطط الاستيطاني لبناء 57 وحدة استيطانية في مستوطنة "راموت" شمال القدس المحتلة، إضافةً إلى المخطط الذي كشف النقاب عنه لإحاطة جبل الزيتون بسياج، وإقامة مركز إسرائيلي للزوار، وتدشين قطاع هوائي بين المنطقة وباب المغاربة في البلدة القديمة من القدس. كما استنكر المجلس إقدام قوات الاحتلال على تنفيذ عملية هدم واسعة لأكثر من عشرة منازل في قلنديا البلد فجر اليوم. وأكد المجلس أن إسرائيل ماضية في تنفيذ مخطط تهويد المدينة المقدسة وضمها وفي ترسيخ مشروعها الاستيطاني العنصري، وإحكام سيطرتها على الضفة الغربية، وإدامة احتلالها والحيلولة دون إقامة دولتنا الفلسطينية، وتحدي قرارات الشرعية الدولية وتجاهلها، وهي تشاهد المجتمع الدولي يقف عاجزاً عن تطبيق قراراته، ويواصل معاملتها كدولة فوق القانون ويكتفي بعبارات الشجب والإدانة الخجولة، الأمر الذي يستوجب من مجلس الأمن الدولي ممارسة صلاحياته، بإصدار قرار ضد المشروع الاستيطاني الاستعماري منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وما رافقه من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والإنساني، ولقرارات الشرعية الدولية.

كما أدان المجلس توقيع وزيرة القضاء الإسرائيلية "ايليت شاكيد" على أنظمة قانونية جديدة تلزم كل شخص "غير إسرائيلي" يريد التوجه إلى محاكم العمل الإسرائيلية، بإيداع كفالة مالية في المحكمة، بهدف ردع الفلسطينيين الذين يعملون لدى أرباب عمل إسرائيليين عن تقديم دعاوى للمطالبة بحقوقهم إلى محاكم العمل الإسرائيلية، وأكد المجلس أن هذه الأنظمة الجديدة هي استمرار لسلسلة القوانين العنصرية التي تسنها سلطات الاحتلال لإمعان تمييزها العنصري بحق الفلسطينيين، في انتهاك لمعايير منظمة العمل الدولية الأمر الذي يستوجب منها ومن نقابات العمال العالمية فضحها وإلزام إسرائيل بالالتزام بها. واستهجن المجلس إقرار الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون إقصاء النواب الذي يستهدف أولاً أعضاء الكنيست العرب، وأكد المجلس أن إقرار هذا القانون العنصري يظهر الديمقراطية الزائفة التي تتغنى بها إسرائيل وهو يهدف إلى تصفية كاملة للتمثيل

Center for Gaza Studies
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

البرلماني السياسي الوطني لفلسطيني الداخل، داعياً الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانات العالم للضغط على الكنيست والحكومة الإسرائيلية، لتوفير الحماية لممثلي الجمهور العربي من الملاحقة السياسية من قبل الأغلبية التلقائية في الكنيست.

وأشار المجلس إلى أن جريمة إحراق منزل المواطن محمد دوابشة في قرية دوما، لتضاف إلى الجريمة الإرهابية بإحراق عائلة دوابشة التي أدت إلى وفاة الوالدين والطفل الرضيع ولم ينج منهم سوى الطفل أحمد دوابشة، وتبعها جريمة إحراق منزل الشاهد الوحيد على تلك الجريمة، مؤكد أن مماطلة سلطات الاحتلال ومراوغتها في اعتقال مرتكبي جريمة إحراق عائلة دوابشة التي هزت ضمير العالم والمحاكمة الصورية لهم هي التي تدفع المستوطنين إلى ارتكاب المزيد من الجرائم تجاه شعبنا.

وأعرب المجلس عن إدانته الشديدة للحادثين الآثمين اللذين أوديا بحياة عدد من الضحايا الأبرياء وأصاب العديد من المواطنين في مدينتي ميونيخ وأنسباخ الألمانيتين. وتقدم المجلس بخالص التعازي والمواساة إلى الحكومة الألمانية والشعب الألماني، معرباً عن تضامن الشعب الفلسطيني وقيادته مع ألمانيا الصديقة، ومؤكداً رفضه المطلق وإدانته واستنكاره لهذه الجرائم التي تتنافى مع كل القيم والأعراف والأخلاق الإنسانية والأديان السماوية.

وفي سياقٍ آخر، جدد المجلس الدعوة لأبناء شعبنا إلى الإسراع في التسجيل في السجل الانتخابي أو تعديل البيانات لمن يحتاج إلى ذلك من المواطنين لضمان مشاركتهم في انتخابات الهيئات المحلية المقررة في الثامن من شهر تشرين أول المقبل في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. وشدد المجلس على أهمية مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات كحق مشروع لكل مواطن، وواجب عليه لاختيار الأقدر على تمثيله عبر الهيئات المحلية لما لهذه المؤسسات من دور حيوي في النهوض بالعملية التنموية، وخدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

ورحب المجلس بتقرير صندوق النقد الدولي الذي أشاد بإنجازات الحكومة في إصلاح إدارة المال العام، وزيادة الإيرادات، وخفض العجز وديون القطاع الخاص. كما ناقش سبل مواجهة الأزمة المالية الخانقة والتوقعات بتفاقمها خلال الفترة القادمة، نظراً لانخفاض الدعم الخارجي على مدار ثلاث سنوات متتالية. ودعا المجلس الأشقاء العرب إلى ضرورة الوفاء بتوفير شبكة الأمان المالية، وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية الشقيقة خلال القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني والمدينة المقدسة، وإعادة إعمار قطاع غزة، لتمكين شعبنا من تعزيز صموده في مواجهة الإجراءات والمخططات الإسرائيلية، ومطالباً الدول الصديقة بسرعة تقديم المساعدات، وبالضغط على حكومة إسرائيل لتنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، وضرورة الحل السريع وتصويب العلاقة الاقتصادية والمالية مع الجانب الإسرائيلي.

إلى ذلك، ناقش المجلس الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في أنظمة الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة تمهيداً لإقرارها في جلسة مقبلة، ضمن سياسة الحكومة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، بهدف دخول فلسطين ضمن الدول المواكبة للمعايير البيئية، ولتنويع مصادر الطاقة وإيجاد مصادر طاقة بديلة تخفض اعتمادنا على الجانب الإسرائيلي بما يساهم في تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات.

وصادق المجلس على تخصيص المبلغ المالي اللازم لمنحة مجلس الوزراء للطلبة المتفوقين في امتحان الثانوية العامة للعام 2016م لتشجيع التفوق العلمي في الثانوية العامة، بتغطية الأقساط الدراسية لمدة فصلين دراسيين للطلبة الذين تنطبق عليهم معايير المنحة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية، بهدف دعم وتطوير التعليم في فلسطين.

وقرر المجلس إحالة النظام المالي والإداري للمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراسته، وإبداء الملاحظات بشأنه، تمهيداً لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب بشأنه في جلسة مقبلة، والذي يهدف إلى دعم القطاع الزراعي ضمن خطة الحكومة لتشجيع إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتوجات الزراعية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

نتنياهو: نجري نقاشات حول بناء ميناء في غزة

مشروطة بمراقبة إسرائيلية لجميع الشحنات القادمة

القدس/عبد الرؤوف ارناؤوط/الأناضول 26\7\2016

كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، اليوم الثلاثاء، عن نقاشات تجري داخل حكومته، بشأن موضوع بناء ميناء بحري على سواحل قطاع غزة.

وقال "نتنياهو"، في تصريحات للمراسلين العسكريين في وسائل الإعلام الإسرائيلية، إن "النقاشات حول ميناء غزة جارية، وهي مشروطة بمراقبة إسرائيلية لجميع الشحنات القادمة للتأكد من عدم وصول أي مواد يمكن أن تستخدمها حركة (حماس) في هجمات ضد إسرائيل"، بحسب موقع "تايمز أوف إسرائيل".

ولم يدلِ نتنياهو بمزيد من التفاصيل.

وطالبت حركة "حماس"، التي تسيطر على قطاع غزة، مرارا بإقامة ميناء في غزة، إلا أن إسرائيل رفضت على الدوام هذا المطلب.

وسبق للسلطة الفلسطينية أن أعدت مخططات للميناء بعد تحديد موقع له، إلا أن اسرائيل كانت تماطل في الموافقة عليه.

ودمرت إسرائيل مطار غزة خلال الانتفاضة الثانية عام 2000، وشددت من حصارها على قطاع غزة عام 2007، في حين تسمح بدخول بضائع عبر معبر كرم ابو سالم (كيرم شالوم) ومرور محدود للفلسطينيين من غزة عبر معبر بيت حانون (إيريز).

نتنياهو يخاطب فلسطيني الداخل: مناورة قبل استهدافهم

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد العربي الجديد 26\7\2016

انشغلت الصحافة الإسرائيلية ومواقع التواصل الاجتماعي، ومعها وسائل إعلام عربية في الداخل، منذ منتصف الليلة الماضية، بخطاب فيديو مسجل، خصصه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو "للحديث إلى مواطني إسرائيل العرب"، بحسب تعريفه.

وبدا فيه نتنياهو، وهو يحاول الاعتذار عن تصريحاته العنصرية ضد العرب في يوم الانتخابات من العام الماضي، عندما خاطب الجمهور الإسرائيلي اليهودي، محذراً من سقوط حكومة اليمين، لأن العرب يتدفقون بجموعهم على صناديق الاقتراع، بمساعدة جمعيات اليسار.

وثبُت كذب نتنياهو، بعد انتهاء الانتخابات، إذ لم تتجاوز نسبة المقترعين العرب في الانتخابات الـ65 في المائة،

وهي نسبة شبه ثابتة من حيث مشاركة الفلسطينيين في الداخل في انتخابات الكنيست.

وقد سارع الناطق باسم نتنياهو، أوفير غندلمان، الليلة، عند العاشرة والنصف تقريباً، إلى تعميم رابط الرسالة على "يوتيوب"، ونصها المترجم إلى اللغة العربية، كمحاولة للتركيز على مضمونها، الذي حمل كلاماً معسولاً.

وظهر نتنياهو كمن يحاور العرب في الداخل، معدّداً إنجازاتهم في إسرائيل، ومحتفياً بوجود قضاة ومحامين وشعراء، وحتى أعضاء كنيست بينهم، داعياً إياهم إلى الإقبال بجموعهم على "الاندماج في الدولة".

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لكن مطالعة النص العربي للرسالة، كشفت عملياً، سبب توجيه الرسالة المذكورة، إذ تحدث نتنياهو في مستهل الخطاب المصور على الفيديو، عن قرار الحكومة الإسرائيلية في جلستها يوم الأحد بالمصادقة على قانون وصفه رئيس الحكومة الإسرائيلي، أنه "يعزز بشكل ملموس الأمن والأمان في البلدات والقرى العربية".

وقال نتنياهو، حسب نص الرسالة، إن "المواطنين العرب يتمنون أن يتحرروا من عبء الإجرام والعنف".

والواقع، أنه يمكن القول، إن هذه الديباجة التي استهل بها نتنياهو حديثه، تكشف عملياً سبب توجهه للعرب، وهي محاولة لتلطيف خطورة القانون المذكور، خصوصاً إذا تم وضعه في السياق الصحيح.

فقد جاءت فكرة هذا القانون عملياً، استمراراً لسياسة الاحتلال، وبشكل خاص سياسات حكومة نتنياهو، التي تدعي أن على العرب في الداخل أن يتعاونوا مع أجهزة الشرطة والأمن الإسرائيلية لـ"محاربة العنف الداخلي".

وتعد حكومة نتنياهو لذلك، عبر فتح نقاط ومراكز للشرطة في بلداتهم. وليس هذا فحسب، بل تشجع الشبان الفلسطينيين في الداخل على التطوع في ما يسمى بـ"الخدمة الوطنية"، بديلاً من الخدمة العسكرية في الجيش، والانضمام لسلك الشرطة، كمقياس ومعيار لاندماجهم في الدولة وولائهم لها، وكشرط أساسي لتحويل ميزانيات ضخمة للمجتمع الفلسطيني لسد الفجوات القائمة بينه وبين المجتمع الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، فإنه لا يمكن عزل العلاقة بين رسالة نتنياهو للفلسطينيين في الداخل، بعد قرار الحكومة المذكور، وبين خطاب التحريض الدموي الذي أدلى به رئيس الحكومة الإسرائيلي عند تنفيذ شاب من قرية عرعرة في المثلث، عملية إطلاق نار داخل مقهى في شارع ديزنغوف بتل أبيب، في الأول من يناير/كانون الثاني 2016، وأسفر عن مصرع إسرائيليين اثنين.

وزعم نتنياهو في خطابه التحريضي حينها، أن "ما حدث هو نتيجة لكون الفلسطينيين في الداخل يشكلون دولة داخل دولة، وأن قراهم وبلداتهم مليئة بالسلاح غير المرخص، ولا تخضع للسيادة الإسرائيلية الحقيقية". كما توعد، أن حكومته ستعمل على فرض القانون في المجتمع الفلسطيني، وأنها لن تقبل بوجود دولة داخل دولة.

وفي الخطاب ذاته، هدد نتنياهو بشكل واضح، أن قوات الشرطة والأمن الإسرائيلية لن تتورع عن دخول البلدات والقرى الفلسطينية في الداخل لضبط الأمن، وتطبيق القانون، خصوصاً في مسألة السلاح غير المرخص". كما تطرق لمسألة "تطبيق قوانين البناء والتخطيط وهدم البيوت العربية التي شيدت بدون تراخيص".

وأصر نتنياهو على تحريضه ضد العرب في الداخل، حتى بعدما تبين أن منفذ العملية في ديزنغوف، استخدم سلاحاً مرخصاً كان لأبيه الذي كشف أنه كان يتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وهو ما منحه حق الحصول على سلاح مرخص.

ولاحقاً، عرقل نتنياهو عبر الوزير يريف لفين، خطة رصد نحو 16 مليار شيقل للمجتمع الفلسطيني على مدار خمس سنوات، حتى يوافق الأخير على الالتزام بالقوانين الإسرائيلية بما في ذلك مجال البناء، وفي "محاربة العنف والجريمة".

في غضون ذلك، أقرت الكنيست قبل نحو أسبوعين، قانوناً إضافياً يجرم ويحظر على أي مواطن في إسرائيل، أن يعمل على ممارسة ضغوط أو نشاطات من شأنها عرقلة انضمام شبان عرب لـ"الخدمة الوطنية في الجيش الإسرائيلي أو أجهزة الأمن الأخرى".

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

في ندوة حوارية بغزة

غزة – تغطية المركز الفلسطيني للإعلام 26\7\2016

أوصت ندوة حوارية في غزة، بتهيئة الأجواء الميدانية والمجتمعية وإنهاء الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية، لتمهيد الطريق نحو إنجاح الانتخابات البلدية الفلسطينية المقررة في 8 أكتوبر القادم.

وعقد المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، اليوم الثلاثاء (26-7)، ندوة حوارية بعنوان "الانتخابات المحلية.. ضمانات النجاح وهواجس الفشل"، وناقش المشاركون في الندوة أبرز المعيقات التي تقف هاجساً أمام إتمام الانتخابات المحلية، وما هو المطلوب رسمياً وشعبياً من أجل نجاح هذه الانتخابات.

وطالب المشاركون السلطات الحاكمة بغزة والضفة بتسهيل إجراء الانتخابات ومنع أي ملاحقات أو استدعاءات لأيٍّ من المرشحين أو العاملين فيها.

لجنة الانتخابات

من ناحيته؛ عبر جميل الخالدي – مدير عام المكتب الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية، عن ارتياحه لترحيب الفصائل بإجراء هذه الانتخابات، مبيناً أن الانتخابات ستجرى وفق نظام التمثيل النسبي الكامل والقائمة المغلقة.

وأشار الخالدي إلى أنّ الكرة الآن في ملعب لجنة الانتخابات، وهي تستعد وتتجهز لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد المقرر في 8 أكتوبر القادم.

وبين أنّ الركن الأساسي للانتخابات هو السجل الانتخابي، لافتاً إلى أنّ نسبة التسجيل حتى اللحظة 86% من المشمولين في هذا السجل، ووفق تقديره فإن النسبة سترتفع إلى أنّ تصل إلى 90%.

وأوضح أنَ مراكز التسجيل في غزة عددها 274 في غزة، مبيناً أنَّه جرى التنسيق والتوافق مع الفصائل والمؤسسات على حماية الانتخابات من الداخلية من جهة والإشراف الفني من وزارة التعليم لتوفير الطواقم اللازمة لإجراء عملية الاقتراع، وكذلك بت المحاكم البدائية في الأحكام المتعلقة بالانتخابات.

ونبّه إلى أنّ هناك يومًا خاصًّا لاقتراع قوى الأمن في 6 أكتوبر، وأضاف: "ما يهمنا إنجاح العملية، وحمايتها مسؤولية مشتركة تقع على الجميع، وهي خطوة مهمة وضرورية جداً من أجل البناء عليها وإنجاح بكل المقاييس".

موقف حماس

بدوره؛ طالب سامي أبو زهري -المتحدث باسم حماس- بضرورة أن يكون هناك قرار سياسي يلزم الأجهزة الأمنية باحترام الانتخابات والعاملين فيها، وألا تكون الأجهزة طرفاً في هذه العملية.

وقال: "بدأنا نشعر أن هناك سخونة فيها بعض التجاوزات من خلال إطلاق النار على بعض من أعلن ترشيح نفسه واستدعاء آخر لذات التهمة بالضفة المحتلة".

وأوضح المتحدث باسم "حماس"، أن حركته درست موضوع الانتخابات وأعلنت عن ترحيبها بها، "رغم كل الملاحظات بعدم توفر التوافق الوطني؛ لأنّها استحقاق وطني وقانوني، وأننا بحاجة لتفعيل المجالس البلدية وحالة من الشراكة لخدمة المواطن الفلسطيني"، كما قال.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأشار إلى أنّ هناك تساؤلات جوهرية تتعلق بالظروف الأمنية واحترام المجالس المنتخبة، لافتاً إلى أنّ حماس تعهدت بحماية الانتخابات في قطاع غزة، معرباً عن أمله أن يكون ذلك بالضفة أيضاً.

وجدد أبو زهري موقف حركته، وقال: "سندعم تشكيل قوائم مهنية مشتركة، وهذه الأولوية والرغبة لدينا نأمل أن تعكس حالة من الشراكة، ولدينا أمل أن ننجح في ذلك، وبدأنا مشاورات مع الفصائل وسنواصلها بهدف التوصل إلى حالة من الشراكة والذهاب للانتخابات بحالة تمكن من خلق أريحية والوصول إلى قوائم مهنية فعلاً بعيداً عن أي مناكفات سياسية".

وبين أنّ حركة "حماس" أعلنت أمام اللجنة بشكل جازم أنها ستبذل كل جهد لضمان نجاح الانتخابات وتوفير كل التسهيلات اللازمة لها، مضيفاً: "لدينا الرغبة أن تكون غزة نموذجاً في إجراء الانتخابات بطريقة سهلة، ونأمل أن تكون الصورة مماثلة بالضفة".

وحذّر أبو زهري، من أن تشكل الاعتقالات والاستدعاءات في هذه الأجواء تهديداً حقيقياً للأجواء الإيجابية الانتخابية، مؤكداً على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص لجميع القوائم الانتخابية سواء في غزة والضفة.

ميثاق الشرف

طلال أبو ظريفة -عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية- تحدث حول بنود ميثاق الشرف لضمان نزاهة الانتخابات الذي وقعته الفصائل الفلسطينية مؤخراً.

وقال: "نحن في حالة استثنائية بغضّ النظر أن هذه الانتخابات ليست سياسية، لكنها في مضمونها حالة سياسية لا يمكن عزلها، وبذلنا جهودًا مضنية للوصول مرحلة الانتخابات".

وأشار إلى أنّه إذا ما نجحت هذه العملية بإمكانها أن تفتح الطريق لإجراء انتخابات سياسية للتشريعي والرئاسة والمجلس الوطني، "ونكون قد أسسنا لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني لكل مكوناته سواء السلطة أو المنظمة"، وفق قوله.

ولفت إلى أنّ حكومة التوافق لا تتعاطى بالمفهوم الشرعي مع المؤسسات بغزة، لذا كان لا بد أن يوجد ناظم ليضمن انتخابات تعزز العنوان الرئيس لمفهوم الانتخابات.

وأضاف: "من هذا المنطلق الذي انطلقنا منه كفصائل وقعنا جميعا على ميثاق شرف يحتوي على 24 عنصرًا ترتكز وفقاً لما هو متفق عليه في لجنة الانتخابات، على حرية الترشح والانتخاب ومنع أي عوائق أو تدخلات من شأنها أن تؤثر على هذا الجانب".

ودعا أبو ظريفة، الجميع لاحترام أجواء الانتخابات وكفّ أيدي الأجهزة الأمنية عن أي محاولات للمس بهذا الجانب، كما طالب برفع اليد عن أي مؤسسات سلطوية للعمل بأي شكل من أشكال الدعاية.

واختتم القيادي في الديمقراطية حديثه، بأنّ قوى اليسار الخمس قد حسمت أمرها بالتنافس في قائمة تجمع بين الكفاءة والخبرة لخوض هذه المرحلة.

القمة العربية الـ 27.. استحقاق هامشي دون أمل للقضية الفلسطينية

الخليل (فلسطين) - خدمة قدس برس 26\7\2016

رأى محللون ومراقبون سياسيون القمة العربية الـ 27 في العاصمة الموريتانية "نواكشوط"، أنها جاءت كاستحقاق لا بد منه دون أن تُضيف جديدًا على القضية الفلسطينية، مشيرين إلى أنها أكدت على قرارات اتخذها الزعماء العرب في قمم سابقة.

وشددوا على أن حالة الانقسام العربي طغت على مجريات أعمال القمة، والتي اعتذرت المغرب عن استضافتها وغاب عنها أغلب رؤساء الدول العربية.

وأضافوا: "ما خرج عن القمة فيما يخص القضية الفلسطينية كان هامشيًا، مثلما القمة التي سميت قمة الأمل، دون أن تمنح أي أمل بحراك عربي حقيقي حول القضية الفلسطينية وقضايا العرب بشكل عام".

من جانبه، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واصل أبو يوسف، إن الجانب الفلسطيني لم يعول كثيرًا على قرارات حاسمة خلال القمة العربية التي جاءت في ظل انقسام عربي غير مسبوق.

وأضاف في حديث لـ "قدس برس"، أن المطلوب من القمة الـ 27 كان أن تبقى القضية الفلسطينية، كقضية مركزية تحظى بدعم عربي، دون أن يكون لتلك الخلافات انعكاسات سلبية، وأن تحتل أولوية بالإضافة إلى توفير الدعم السياسي والمادي لصمود الفلسطينيين.

وتابع: "وجود موقف عربي رسمي موحد من القضية الفلسطينية، وتنفيذ قرارات القمم السابقة، ودعم الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية، يعتبر انجازًا في ظل الواقع العربي الحالي".

وأكد على أهمية وجود موقف عربي ضد محاولات تل أبيب المساس بمبادرة السلام العربية (أقرت في القمة العربية الـ 14 بتاريخ 28 آذار/ مارس 2002 بالعاصمة اللبنانية بيروت)، ومنع أي تطبيع مع الاحتلال، وتفعيل كل الآليات لمعاقبة الاحتلال في المحاكم الدولية.

وكان إعلان القمة العربية الـ 27 في نواكشوط، قد رحب بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يمهد له بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني (وفق إطار زمني) في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وأكد بيان القادة العرب مجددًا عى مركزية القضية الفلسطينية في عملهم العربي المشترك، والمضي قدمًا في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الإسرائيلي الممنهج، وعلى تكريس الجهود كافة في سبيل حل شامل عادل ودائم يستند إلى مبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

بدوره، اعتبر النائب الثاني لرئيس البرلمان الفلسطيني، حسن خريشة، أن الفلسطينيين فقدوا الثقة في القمم العربية، "التي لم يخرج عنها شي لصالح قضيتهم، وتركزت قراراتها حول دعم وتأييد المبادرات الدولية، دون أن يكون لها دور فاعل في ذلك".

ولفت خريشة النظر إلى أن الموقف الشعبي الفلسطيني والعربي يعتبر أن القمة العربية جامعة للقادة والزعماء وليس للشعوب ومواقفها.

واستدرك في حديث خاص لـ "قدس برس"، "ولا يمكن أن تنسى الشعوب أن الجامعة العربية أدانت المقاومة الفلسطينية ووصفتها بالإرهاب، وأن أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وضع يده قبل سنوات في يد وزيرة الخارجية الإسرائيلية قبل إعلان الحرب على غزة بساعات".

وقال المحلل السياسي، خليل شاهين، إن القمة العربية الـ 27 "كانت هامشية من ناحية الحضور والتأثير والقرارات، وعقدت من باب رفع العتب وليس من أجل اتخاذ قرارات".

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأضاف في حديث لـ "قدس برس"، أنه لم يكن يتوقع من القمة أفضل من الإعلان الختامي، "والذي جاء ضعيفًا في الموضوع الفلسطيني"، مشيرًا إلى أنه غابت عدد من القضايا الهامة والحاسمة عن البيان الختامي ولم تُطرح أي خطة لدعم الحراك الفلسطيني سياسيًا وماديًا.

وأوضح أن البيان الختامي للقمة العربية استبدل رفض التطبيع بقرار التوصل لحل سلام عادل وشامل، ومرهون بدولة فلسطينية دون التأكيد على جوهر المبادرة العربية التي تؤكد على رفض أي تطبيع أو إقامة علاقات سرية وعلنية دون حل للقضية الفلسطينية.

وأفاد أن غياب الجدية في قرارت القمة العربية تجاه القضية الفلسطينية، أوجدت سببًا لغياب رئيس السلطة "محمود عباس" عن حضورها، لافتًا النظر إلى أن أهم قادة العرب المؤثرين والقادرين على صناعة المواقف السياسية غابوا عن القمة الـ 27.

واستطرد المحلل السياسي الفلسطيني: "ولذلك جاءت النتائج منسجمة مع حالة التراجع في مكانة القضية الفلسطينية لدى الدول العربية".

وفي السياق ذاته، أكدت "الجبهة الشعبية" لتحرير فلسطين، أنّها لم تكن تعوّل على نتائج القمة العربية، معتبرة أن البيان الختامي الذي صدر عنها "صورة كربونية" لقرارات القمم العربية في السنوات الأخيرة.

وقالت الجبهو الشعبية في بيان لها، إن القمم العربية فقدت ثقة الشعوب في أن يصدر عنها قرارت جادة تعبر عن تطلعاتها. مضيفة: "باتت الأنظمة العربية التابعة والأكثر تأثيرًا قادرة على التحكّم والتقرير بنتائج هذه القمم".

مشددة على أنه "لا فائدة مرجوة من مؤتمرات القمم العربية، طالما أنها فقدت قضيتها المركزية، ومصداقيتها، ودورها المفترض في الدفاع عن المصالح العليا للأمة العربية".

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies